وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة مُحَمَّد الصـديق بن يحي – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

التنويع الاقتصادي كآلية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد دولي

من إعداد الطالبات :

بويغ زهية

بوسقيعة بسمة

تحت إشراف الأستاذ:

العيد قريشي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ الطاهر جليط	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ العيد قريشي	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذة معيزي نجاة	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية2021/2020

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة مُحَمَّد الصـديق بن يحي – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

التنويع الاقتصادي كآلية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد دولي

من إعداد الطالبات :

بويغ زهية

بوسقيعة بسمة

تحت إشراف الأستاذ:

العيد قريشي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ الطاهر جليط	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ العيد قريشي	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذة معيزي نجاة	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية2021/2020

كلمة شكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بداية وقبل كل شيء نحمد الله ونشكره أن يسر لنا إتمام هذا العمل المتواضع وأن وفقنا لبلوغ هذه الدرجة بنجاح .

كما نخص بالشكر أيضا الأستاذ الفاضل العيد قريشي

على إشرافه علينا في إنجاز هذا العمل وصبره عليا وتفهمه لنا حيث

كان لنا الشرف أن كنا تحت إشرافه .

شكرا كذلك لكل الأساتذة الذين رافقونا في كل مرحلة من بداية الدرب وإلى هذه اللحظة.

الإهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى من كانوا لنا سندا ورفيقا طيلة الطريق

إلى الأولياء الكرام حفظهم الله

كما نهديه أيضا إلى الإخوة والأخوات

و كل الأحبة والأصدقاء

إلى جميع أساتذة تخصص اقتصاد دولي و زملائنا الطلبة في الدفعة

وفقنا الله وإياكم إلى ما يحبه ويرضاه

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	VIII_VI
فهرس الجداول	X
فهرس الأشكال	XI
فهرس الاختصارات	XII
مقدمة	أ_د
الفصل الأول : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	24_6
تمهيد	6
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنويع الاقتصادي	12_7
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	9_7
المطلب الثاني: أهداف ودوافع التنويع الاقتصادي	10_9
المطلب الثالث:أنواع التنويع الاقتصادي وعوامل نجاحه	12_10
المبحث الثاني:النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي	18_12
المطلب الأول: نظريات التنويع الاقتصادي	14_12
المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي .	16_14
المطلب الثالث:مستويات التنويع الاقتصادي	18_16
المبحث الثالث:أدوات تفعيل التنويع الاقتصادي	23_18
المطلب الأول:مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	20_18
المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي	21
المطلب الثالث: انعكاسات التنويع الاقتصادي	23_22
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني :الإطار النظري للصادرات	49_25

تمهيد	26
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية	36_26
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	30_26
المطلب الثاني: سياسة التجارة الخارجية	32_30
المطلب الثالث:نظريات التجارة الخارجية	36_32
المبحث الثاني: التأصيل النظري للصادرات	43_37
المطلب الأول:مفهوم الصادرات	40_37
المطلب الثاني: أهداف ومحددات الصادرات.	42_41
المطلب الثالث:أنماط الصادرات .	43_42
المبحث الثالث: إستراتيجية التصدير وتنميته	48_44
المطلب الأول: إستراتيجية التصدير	45_44
المطلب الثاني: دوافع تنمية الصادرات	46
المطلب الثالث: آليات تنمية الصادرات	48_47
خلاصة الفصل	49
الفصل الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والبدائل المتاحة	78_51
تمهيد	51
المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري وخصائصه	60_52
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد الموجه	54_52
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري ضمن اقتصاد السوق	58_54
المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الجزائري	60_59
المبحث الثاني: التطور التاريخي لصادرات الجزائر	66_60
المطلب الأول: تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 1970_1989	62_60
المطلب الثاني: تطور قيمة صادرا ت الجزائر خلال الفترة 1990_2010	64_62
المطلب الثالث: تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 2011_2020	66_65
المبحث الثالث: البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري	77_67

المطلب الأول: تفعيل القطاع الصناعي.	70_67
المطلب الثاني: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة الأجنبية .	74_71
المطلب الثالث:الاستثمار في القطاع السياحي وسبل ترقيته.	77_74
خلاصة الفصل	78
الخاتمة	81_80
قائمة المراجع	89_83
الملخص	91

فهرس الجداول والأشكال و الاختصارات

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01_03	أهم مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 201_2019.	58
02_03	تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 1970_1989.	61_60
03_03	تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 1990_2010.	63_62
04_03	تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 2011_2020.	65
05_03	التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2010_2019.	69_68
06_03	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2011_2020.	70
07_03	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010_2019.	74

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01_03	أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه.	54
02_03	الجزائر في ظل اقتصاد السوق منذ 1990 إلى يومنا هذا .	57
03_03	تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 1970_1989.	61
04_03	تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 1990_2010.	64
05_03	تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 2011_2020.	66

فهرس الاختصارات

الاختصار	المدلول	الصفحة
ص	الصناعة	69
ص.ح.ص.ص.م.م.إ.ك	صناعة الحديد والصلب المعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية.	69

مقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية وتباين وتيرة الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة بين الانتعاش والركود التي يشهدها العالم أصبح الهدف الأساسي للعديد من الدول التي تعتمد في اقتصادها على مورد طبيعي وحيد هو السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، عن طريق البحث عن بدائل لتحقيق تنويع اقتصادي والتخلص من الاعتماد الكامل على هذا المورد ، والذي غالبا ما يكون القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج والتصدير ن حتى أصبحت تسمى بدول الاقتصاد الريعي لكثرة اعتمادها على مورد وحيد وخاصة الدول التي تعتمد على النفط كثروة متوفرة بكثرة وأسعارها المرتفعة في الأسواق العالمية والتي مكنت الدول من الحصول على موارد مالية كبيرة ومهمة ساعدتها في تمويل وانجاز مشاريعها الاقتصادية، على غرار بعض الدول العربية كالجزائر فقد مكنتها هذه الثروة الطبيعية من الحصول على عائدات مالية ضخمة أدت بها في العديد من الأحيان إلى تجاهل بعض القطاعات كالصناعة ، السياحة والاستثمار .

بالإضافة إلى الإشارة للدور الذي يمكن إن تلعبه الصادرات بشكل عام إذ تعتبر الممول الوحيد للبلد من العملة الصعبة ، كما أنها تساهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية وذلك بسبب دورها التوسعي في مجال الإنتاج و التسويق للاقتصاد الوطني عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية ، كما أن أهميتها تأتي باعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة في الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية .

إن النسبة العظمى لصادرات الدول الريعية تأتي من قطاع واحد وهو قطاع المحروقات بحيث أن سلعة النفط تتغير أسعارها من فترة إلى أخرى حسب ما يستجد في السوق العالمي و الذي تؤثر فيه عوامل العرض والطلب وكذا بعض الأزمات و متغيرات أخرى ، وهو ما يعني أن الاعتماد على مورد واحد قد يعرض اقتصادها إلى مخاطر عديدة هي في غنى عنها .

مما استوجب لهذه الدول أن تتبع إستراتيجية جديدة قوامها تنويع وتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات ،وذلك باللجوء إلى التنويع الاقتصادي باعتباره الآلية الأنجع التي يمكن أن تقلل من آثار هذه التقلبات والنهوض بالقطاع التصديري خارج المحروقات .

من خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي :

الإشكالية الرئيسية :

- ما واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر في ظل هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات؟

انطلاقا من الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟
- ما هي أهم العناصر التي يشتمل عليها نطاق سياسة التنويع الاقتصادي في الدول الريعية ؟
- ما هي شروط و متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الدول الريعية ؟

الفرضيات :

بغية الإجابة على الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية :

- يتطلب التنويع الاقتصادي تقليص الاعتماد على مورد واحد والانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الاقتصادية وخلق قاعدة إنتاجية متنوعة.
- يتضمن نطاق التنويع الاقتصادي بالنسبة للبلدان الريعية على تطوير هيكل الاقتصاد خارج المحروقات واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات.
- لنجاح عملية التنويع الاقتصادي في الدول الريعية يقتضي تخفيض الاعتماد على المحروقات ، عن طريق زيادة الإهتمام بالقطاعات.

أهمية الدراسة :

إن الخصائص التي تتميز بها موارد المحروقات والتي تتمثل بالتقلب الشديد في أسعارها مع إمكانية نضوبها ، تشكل خطرا كبيرا على اقتصاديات الدول المعتمدة عليها ، و من هنا تنبع أهمية مناقشة قضايا التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه الدول ، حيث يعتبر التنويع السبيل الأمثل للتقليل من هذه المخاطر والمحافظة على استقرار الاقتصاد.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي :

- تحليل أبعاد مفهوم التنويع الاقتصادي .
- معرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- الوقوف على أهم العاصر والشروط التي تضمن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

المنهج المتبع :

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي في وصف متغيرات الدراسة بشكل أوضح والمنهج التحليلي في تحليل هذه المتغيرات ، وذلك اعتمادا على المراجع المتخصصة والإحصائيات الرسمية من الجهات المختصة .

أسباب إختيار الموضوع :

- الأسباب الموضوعية : تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري كون أن الصادرات يمكن أن تكون محفز لإنعاش الاقتصاد وذلك اللجوء إلى التنويع الاقتصادي ، وهذا ما نلمسه من خلال الإهتمام المتزايد من قبل الباحثين ومتخذي القرار حول فكرة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات .
- الأسباب الذاتية : الميول الشخصي للموضع .

إطار الدراسة :حددت الدراسة في إطار مكاني وزماني ففي الإطار المكاني ارتأينا أن نخص الدراسة بالاقتصاد الجزائري ، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2020 .

الدراسات السابقة :

- دراسة بلقلة إبراهيم 2009 : البحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، **بعنوان آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، حيث توصل الباحث إلى أن هدف تنمية الصادرات وتنويعها يعتمد على مجموعة من الآليات وإبراز نجاح بعض الدول في تطبيق سياسة تنمية الصادرات ، أما بالنسبة للجزائر فإن سياسة تنويع وتنمية الصادرات تأتي كنتيجة حتمية للإختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري .
- دراسة بن لحرش صراح ، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة ، جامعة أم البواقي 2012_2013** ، رسالة ماجستير، لقد حاولت هذه الدراسة إبراز الدور المهم الذي تلعبه الصادرات في حماية الاقتصاد من الأزمات التي يتعرض لها إثر انهيار أسعار النفط وإيجاد الحلول من أجل النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات .
- دراسة حمشة عبد الحميد ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر** ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012_2013 رسالة ماجستير ، لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة توضيح الأهمية البالغة لوجوب إتباع إجراءات وآليات متطورة لتنمية وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات والإستراتيجيات التصديرية الواجب إتباعها لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر .
- دراسة الشارف بن عطية سفيان ، **التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990_2017** ، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، مجلة دفاتر الاقتصادية ، المجلد 10، العدد 2، 2018. تسعى هذه الدراسة إلى التطرق للتنويع الاقتصادي في الجزائر و ذلك من خلال إبراز أثر القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي ، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على حوالي98% من الإيرادات النفطية ، هذا الأخير جعل منه مرهون بتقلبات أسعار النفط .

صعوبات الدراسة :

- قلة المراجع من الكتب التي تناولت الموضوع و بالخصوص موضوع التنويع الاقتصادي .
- صعوبة إيجاد إحصائيات دقيقة ولسنوات متقدمة للدراسة الإحصائية.

هيكل الدراسة :

من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع البحث و الإجابة على إشكالية البحث و الأسئلة الفرعية و إثبات أو ونفي صحة الفرضيات ، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ، فصلين نظريين وفي الفصل الأخير اعتمدنا على دراسة إحصائية كالتالي:

الفصل الأول : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني : الإطار النظري للصادرات.

الفصل الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والبدائل المتاحة.

الفصل الأول : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للتنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث :أدوات تفعيل التنويع الاقتصادي.

تمهيد:

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية بالغة خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط ,وفي ظل التحديات الراهنة التي تواجهها البلدان النامية بسبب تقلبات أسعار النفط ,وكون النفط مادة ناضبة وليست دائمة،وهو الأمر الذي جعلنا ندرك حجم المخاطر والفرص المتاحة والإمكانيات المهدورة ,وقد بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تنعزل بنفسها عن العادل الخارجي , و ذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج التي تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مثلا وهو ما يفرض عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أخرى.وقصد الإحاطة بالعناصر ذات العلاقة بالموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للتنويع الاقتصادي

سنتناول في هذا المبحث التنويع الاقتصادي من جانبه النظري ، ومن اجل ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث في المطلب الأول تطرقنا إلى مفهوم التنويع الاقتصادي وفي المطلب الثاني تناول أهدافه ودوافعه أما المطلب الثالث فكان بخصوص أنواعه عوامل نجاحه.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

تسعى معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية خاصة النفط إلى تقليل الاعتماد على هذا المورد، وهذا راجع إلى عدم استقرار أحوال السوق، إذ أن أسعار النفط تخضع لتغيرات وتقلبات حادة كذلك ليس فقط عامل الأسعار بل أيضا القابلية للنضوب،ومن من الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هي توسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد الكبير على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين.

1) تعريف التنويع الاقتصادي:

اختلفت التعاريف حول التنويع الاقتصادي من شخص لآخر فكل باحث يعرفه حسب منظوره ، وسنتناول في ما لي بعض من هذه التعاريف :

التعريف الأول : يعرف التنويع الاقتصادي على انه "عملية تهدف إلى التنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد ،إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير مناصب عمل أكثر للأيدي العاملة الوطنية ،وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه"العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان اقتصاد ريعي.[1]

التعريف الثاني: حسب المعهد العربي للتخطيط بالكويت، فإن التنويع الاقتصادي يقصد به " :تلك السياسة التنموية التي تهد إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد.[2]

---

[1] ضيف أحمد و عزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14 /العدد 19، جامعة البويرة_ الجزائر ،2018، ص22.

[2] محمد مسعودي،**استراتجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي _تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال** ، المجلد02/العدد07، الجزائر 2018،ص 226.

يعرف بعض الاقتصاديين التنويع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل ، بينما يرى آخرون بأنها عملية تراكمية لزياد مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، في حين يعرف القسم الآخر التنويع بأنها عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي.[1]

2) أهمية التنويع الاقتصادي :

تظهر أهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية [2]:

- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، فبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي.
- التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل فهذا يؤدي إلى التخلص من ظاهرة المرض الهولندي الذي تعاني منه أغلب الدول المصدرة للنفط، نتيجة زيادة صادراتها النفطية و بالتالي تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية، ما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- يساهم في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة واحدة في التصدير.
- التقليل من حجم المخاطر في انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد.
- خلق قطاعات تجارية خارجيا أكثر استقرار فيما يتعلق بالواردات، حيث نلاحظ أن الدول النفطية تستورد كل شيء عدا النفط، الأمر الذي يؤدي يتعرض هذه الدول إلى إلغاء بعض الواردات في حالة حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات.
- يساهم إلى حد كبير في استيعاب رأس المال البشري و زيادة الإنتاج على العكس من القطاع الاستخراجي النفطي الذي يعتمد على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة و على عدد محدود من العمالة، غالبا ما تأتي من الخارج.
- توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنويع الاقتصادي يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التسمية المستدامة، و يزيد من درجة الترابط و التشابك بين القطاعات الاقتصادية وكل

---

[1] فوزان عبد الرحمان الهيتي ، **التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، الواقع الراهن و الإستراتيجية المطلوبة، مجلة آفاق الاقتصادية** ، المجلد 24 / العدد 94 ،الإمارات العربية المتحدة، 2003 ، ص156.

[2] بوبريت ثنينة، مخلوف صورية،**دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري 2010_2018_ دراسة حالة المقاولاتية ودورها في التنويع الاقتصادي ولاية بومرداس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة ملود معمري_تيزي وزو،2019، ص ص41_42.

ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب في العمالة، و توليد الفرص الوظيفية و يقلل من معدلات البطالة.

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، و يؤدي بالطبع إلى رفع معدلات التنوع الاقتصادي.
- يساهم بشكل كبير في تقديم حلول للاقتصاد و تطويره في آن واحد و يعتبر التنويع الاقتصادي المحصن الرئيسي للاقتصاد و يعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، و الأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة، و يقلص البطالة، فالتنويع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، و زيادة النتاج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مجموعة من البرامج الاقتصادية الجديدة.
- زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص أي خصوصية الشركات من أجل تقديم فرص عمل لشباب.

المطلب الثاني : أهداف و دوافع التنويع الاقتصادي

سنتطرق بداية إلى أهداف التنويع الاقتصادي ثم بعدها سنذكر جملة من أهم دوافعه.

1) أهداف التنويع الاقتصادي :

يمكن القول بصفة عامة بأن الهدف الجوهري من التنويع الاقتصادي في أية دولة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني ، ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي في ما يلي:[1]

- الحد من التقلبات الاقتصادية ومخاطرها وتجنب الصدمات الخارجية.
- إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.
- إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- فسح المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
- تمتين الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية.

[1] جبار بوكثير وحميدة زرقوط، **قراءة إستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة –إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد07 ،2017 ، ص334 .

- العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات. الاقتصادية اللازمة، عبر توفير الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

2)دوافع التنويع الاقتصادي :

يمكن إجمال بعض من دوافع التنويع الاقتصادي في النقاط التالية [1]:

- تقليل المخاطر الاستثمارية: يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار ، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة على تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من هذه المنتجات إلى انخفاض عوائد الصادرات عند انخفاض أسعار هذه المنتجات .
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج، ويمكن تفادي هذا المشكل من خلال سياسة التنويع الاقتصادي.
- زيادة إنتاجية رأس المال: وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي .
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يساهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها ، مما ينتج عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي .

المطلب الثالث: أنواع التنويع الاقتصادي و عوامل نجاحه

أنواع التنويع الاقتصادي كثيرة ومتنوعة كما هو الحال أيضا بخصوص عوامل نجاحه ،حيث سنحاول في هذا المطلب جمع هذه الأنواع والعوامل وصياغتها في شكل نقاط مختصرة.

[1] بلقة براهيم، **واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط وآليات تفعيليه،مجلة أبعاد الاقتصادية** ،مجلة سنوية، المجلد 17 /العدد 08 ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، الجزائر سنة 2017،ص ص،57_58.

1)أنواع التنويع الاقتصادي :

يمكن التمييز بين ستة أنواع مختلفة للتنويع الاقتصادي يمكن للجهات المسئولة عن وضع السياسات الاقتصادية الاختيار من بينها وتبنيها حسب حاجة وظروف الاقتصاد [1]:

- التنويع العمودي: diversification vertical هو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية.
- التنويع الأفقي: diversification horizontal هو إنتاج و تصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات و الطرق الإنتاجية المكتسبة و تكملها في نفس الوقت تتضمن إستراتيجية قيام المؤسسات بالنمو أفقيا .
- التنويع الجانبي: diversification lateral و هو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لها علاقة بالمنتجات الحالية و تستهدف أسواق جديدة.
- التنويع الشامل: و هو الذي تسعى من خلال المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة المنتجات الحالية في نفس الوقت اكتساب و اختراق أسواق جديدة.
- التنويع الجغرافي diversification géographique و الذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة و تصدير منتجات و التكيف مع تغيرات بيئية الإنتاج الجديدة.
- التنويع المالي: diversification financier هو ذلك الشكل من التنويع الذي يحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية و التي يمكن أن تتغير في آن واحد.

2)عوامل نجاح التنويع الاقتصادي :

نجاح التنويع الاقتصادي يقتضي توفر وتحقيق العديد من العوامل المهمة نذكر منها:[2]

- المتابعة المستمرة والشاملة لخطط التنمية وأهدافها في تحقيق التنويع الاقتصادي والتغلب على العقبات التي تواجهها.
- زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات التنموية غير النفطية.
- الإستثمار في مجال المشروعات الصناعية.
- تحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية ودور القطاع الخاص المتزايد

---

[1] شارف نور الدين ، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسته إحلال الواردات".مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدارسات** ،العدد06،الصادر في مارس 2016 ، ص 06.

[2] خوخو الهام ،وآخرون،**دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية** ، مذكرة مقدمة استكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حمى لخضر الوادي،2016_2017، ص 13.

في المساهمة بنسبة أعلى في التنمية.

هذه العوامل وغيرها تعتبر بمثابة تحدي أو اختبار لأي دولة في صياغة سياسات التنويع الاقتصادي، كونها مسئولة عن توفير هذه العوامل، ففي حالة عدم توفر العوامل والظروف المناسبة لنجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي فلن تهم وفرة الفرص والبدائل المتاحة في أي بلد وستفشل هذه الدول لا محالة في مجال التنويع الاقتصادي،لذلك وجب إعطاء اهتمام كبير من طرف الدولة لهذه العوامل فهي تعتبر الركيزة الأهم في التقدم والنجاح في التنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي .

المطلب الأول :نظريات التنويع الاقتصادي

تعددت النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي وفيما يلي سنحاول الإحاطة باختصار ببعض من هذه النظريات : [1]

1) نظرية التنظيم الصناعي

تركز هذه النظرية على التنظيم الصناعي بمعنى هيكل الصناعة ومدى تنوعها ، وتستند هذه النظرية إلى أن تنويع الصناعة هو الذي يحدد تنويع الإنتاج والصادرات ومصادر الدخل وترفع من نسبة إسهام قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمال والصادرات ، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية شديدة التقلب في أسعارها مما يحقق الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل.

2) نظرية دورة الأعمال

حسب نظرية دورة الأعمال ، في حالة الرواج و ارتفاع أسعار النفط يزداد الإنفاق الحكومي ، وبما أن الإنفاق غير موجه للقطاعات الإنتاجية لغياب إستراتيجية لتنويع الاقتصاد فإنه سيؤدي إلى زيادة استهلاك السلع المعمرة.

وتفترض النظرية أن السلع المعمرة تتميز عموما بمرونة عائد مرتفع من الطلب على المدى القصير وبالتالي يفترض أن المنطقة سوف تواجه تقلبات دورية أكثر والسلع المعمرة تستعمل على نطاق واسع كمؤشر للتنويع الاقتصادي،مع حصة أقل من السلع المعمرة في مجمل النشاط الاقتصادي تعني تنوع كبير والعكس صحيح. وعليه فالنظرية تفترض أن الإنفاق لو وجه لتطوير

[1] نوي نبيلة ،**أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة الجزائر** ، الإمارات العربية والنرويج ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مدرسة الدكتوراه : إدارة الأعمال والتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2017، ص ص 100_ 111.

القطاعات الإنتاجية وتنويع الاقتصاد لما توجه إلى زيادة استهلاك السلع المعمرة ولما اكتملت دورة الأعمال ،أي عدم الوصول إلى مرحلة الركود .

3) نظرية التجارة الخارجية

حظيت مقاربة التجارة الدولية على أساس تنويع الإنتاج إتماما كبيرا خلال السنوات الأخيرة ،ويعني مفهوم تنوع الإنتاج تعدد أنواع السلع أو الخدمة الواحدة من حيث الحجم أو الشكل أو اللون، بل وتعدد الاستعمالات المصنوعة منها إلا أنها تتشابه في المضمون.

وكما يجب التأكيد على أن عملية التحول وتنويع الصادرات تتطلب شروطا مسبقة، أهمها وجود مرونة طلب على هذه الصادرات في الأسواق العالمية ، وعدم وجود قيود على التجارة الدولية .

4) نظرية المحفظة

كان كونروي conroy (1975_1974) أول من اقترح نظرية المحفظة لتحليل التنويع الاقتصادي والعديد من الدراسات منذ ذلك الوقت استخدمت هذه النظرية لتحليل التنويع الاقتصادي. نظرية المحفظة تم تطبيقها على الأصول المالية، ثم تم تعميمها على الاستثمارات الأخرى ،بحيث إذا كان كل قطاع يعتبر استثمار منفرد فإن مجموعة من الاستثمارات يمكن اعتبارها كمحفظة استثمارات ، و بالنسبة للاقتصاد فيمكن من خلال محفظة القطاعات أيضا أن نفترض وجود علاقة مماثلة أي علاقة مفاضلة بين خطر عدم الاستقرار الاقتصادي والعائد المتوقع (الدخل ، العمل أو نمو الإنتاج).

حسب النظرية فإن كل منطقة لها مجموعة محدودة من الموارد تنتج تيار من العوائد ، والتنويع الاقتصادي يهدف إلى نمو العوائد للمنطقة من خلال تخصيص مواردها المحدودة على محفظة القطاعات والاستفادة من العلاقات بين الصناعات ومن ثم تحقيق الاستقرار في الدخل الكلي .حسب النظرية فإن إطار المحفظة يساعد واضعي السياسات في وضع وتطوير استراتجيات تنويع مناسبة أين أن يمكن أن تخدم هدف مزدوج وهو تحقيق النمو الاقتصادي (زيادة العوائد) وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد (تقليل المخاطر).

5) نظرية التجمعات الصناعية

يعود أصل النظرية لعام 1920 نسبة للاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال Alfred Marshall و في عام 1990 دعمت النظرية بشكل خاص من منظور صناعي من طرف الاقتصادي الأمريكي بورتر ميشال Porter Michael وما سماها بالتجمعات الصناعية و مدى أهميتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول من دعم لصناعتها المحلية و تحقيق التنويع الاقتصادي .

تبحث النظرية في التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي بما في ذلك تطوير التجمعات المكانية وتر هذه النظرية أن تكلفة الإنتاج تكون اقل في التجمعات الصناعية. تستفيد التجمعات الصناعية من العلاقة بين الشركات والقطاعات في المنطقة و مع ذلك فان اقتصاد متنوع ومع شركات وقطاعات غير مرتبطة قد تستفيد منها أيضا التجمعات الاقتصادية .

6) نظرية التنمية الاقتصادية

وفقا لنظرية التنمية الاقتصادية يعتبر التنويع الاقتصادي مدفوعا بالتغيرات الحاصلة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة في نفس الوقت ، كما يمكن الإسراع في عملية التنويع الاقتصادي عن طريق قوى النمو غير المتوازن وخصوصا النمو السريع للقطاعات ذات مرونة الطلب المرتفع . وفقا لهرشمان Hirschman (1989) ، عملية التنويع يمكن أن ينظر إليها من حيث التغيرات في مصفوفة المدخلات والمخرجات .

االمطلب الثاني : محددات التنويع الاقتصادي

يرتبط التنويع الاقتصادي بمجموعة من المحددات الهامة التي تلعب دور هام في نجاح أو فشل عملية التنويع وتتمثل هذه المحددات في:[1]

- حجم الاستثمارات: تقاس قدرة الدولة على تنوع اقتصادها بحجم الاستثمارات ونسبة التكوين الرأسمالي في الدولة، حيث يؤدى انخفاض مؤشر التنويع إلى تحفيز الدولة لزيادة حجم الاستثمارات ومن ثم زيادة درجة التنويع الاقتصادي، وهو ما يتطلب قيام الدول بوضع استراتيجيات هادفة إلى تحسين البنية الأساسية، وذلك بهدف جذب الاستثمارات في قطاعات جديدة، نظرا لأهمية الاستثمارات في الاهتمام بالبحوث والتطوير وزيادة دافع الابتكار، هذا إلى جانب نقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين القدرات الإنتاجية بالبلد المضيفة.
- معدلات النمو الاقتصادي: حيث يسهم الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي معبرا عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في رفع معدلات التنويع، نتيجة زيادة القوة الشرائية وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.
- سياسات التجارة الخارجية المطبقة: حيث تؤدى سياسات التجارة الحرة المطبقة في أي دولة إلى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة إلا أنه مع مرور الوقت يحدث زيادة في مؤشر التنويع الاقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية.

[1] صالح سميه، محمد سكزرة سيد، **قضية التنويع الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر،العدد47، 2016، ص ص230-232.

- درجة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة: حيث يسهم استقرار السياسيات الاقتصادية المطبقة في زيادة درجة التنويع، فعلى سبيل المثال يؤدى انخفاض معدلات التضخم إلى زيادة التنويع، وبالتالي نمو قطاعات إنتاجية جديدة لتلبية متطلبات واحتياجات الأسواق المحلية والخارجية، كما تؤثر سياسات سعر الصرف المطبقة على درجة التنويع.
- الإدارة الحكومية الرشيدة: وهى شرط أساسي لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات حديثة العهد وتطويرها بما يسمح لها بالازدهار والإسهام بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني، كما أن للحكومة دور هام في وضع إطار تنظيمي مناسب لدعم النشاط الاقتصادي وتوفير بيئة أعمال مناسبة من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية الخاصة بالتجارة الخارجية بما يسهم في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.
- دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دور رئيسي في التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الابتكار في القطاعات غير المستغلة وتشجيع القيام بعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تسهم في التنويع الاقتصادي، ويتطلب ذلك قيام الحكومية بتحسين السياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال وتشجيع عمليات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.
- درجة استغلال الموارد الطبيعية: حيث يسهم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدولة في زيادة حجم الإنتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات، فعلى سبيل المثال يجب على الدول النفطية استغلال الوفرة النفطية المتاحة في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.
- التكامل الاقتصادي: حيث تسهم اتفاقيات التكامل الاقتصادي في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وهو ما يسهم في تنمية برامج التنمية المكانية وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنوع الاقتصادي.
- توافر الخدمات الأساسية و المساندة مثل التعليم و التدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضاً توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة.

وهذه المتغيرات تبين لنا أن غياب القطاع الخاص و القوة العاملة المؤهلة وكذا عدم وجود بيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي لن يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو توفير مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة

والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية. كما يتطلب أيضاً توفر بنية تحتية متطورة ولا ننسى التطور التكنولوجي الذي يعتبر ضرورة ملحة بدوره.

المطلب الثالث : مستويات التنويع الاقتصادي

1) تنويع الإنتاج: يكمن تنويع الإنتاج في اتجاهين:[1]

- جانب الطلب: المتمثل في إصلاح الإطار العام الإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي. ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الإقتصادية الكلية الرئيسة المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف.
- جانب العرض: الذي يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، و إصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات. والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له. عموما تمثل هياكل الإنتاج تحديا بعيد المدى، يتطلب ما يلي: تنمية تراكم رأس المال البشري، إصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع تلك

يتعلق تنويع الإنتاج أساسا بزيادة المكاسب الإنتاجية، بالنسبة للمؤسسات يتمثل في إنتاج نشاط جديد مع إستمرارية إنتاج منتجاتها الأخرى وذلك للتقليل من الخطر وتوزعه، أو لوجود فوائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا. ويمكن أن يتحقق التنويع بالاندماج مع مؤسسة أخرى بحيث تكون في نفس المجال. مع وجود صلات وثيقة بين منتجاتها الحالية والمنتجات التي ترغب في إنتاجه ،وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي والخدمات[2].

2) تنويع التجارة الخارجية: هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال

[1] أحمد البكر، **تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية**، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015. ص 6.

[2] مرزوق أمال، **أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول** ، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، الجزائر، ص4.

مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول ، ويرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين، جانب الصادرات و جانب الواردات. فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكننا من معرفة السلعة المعتمد عليها ،ومن جهة أخرى فإن شدة التنويع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الإقتصادية ويفقدها استقلاليتها. ومن جانب الواردات يكون عكس الصادرات أي يستغني عن منتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه أي ما يسمى بعملية إحلال الواردات.

3) **تنويع القطاعات التنافسية:** الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.[1]
4) **تنويع الأصول:** أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثالثة أنواع، الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة. و تتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الإستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الإجتماعي، و تشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.[2]
5) **تنويع الأسواق:** له نفس القدر من الأهمية، حيث أن الاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات، وللتقليل من هذه المخاطر يجب العمل على تنويع الأسواق، ففي حالة انخفاض الطلب في سوق ما يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرار فالبلد الذي يصدر بكميات كبيرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية.

[1] مرزوق أمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 4_5.

[2] مراد تهتان، إسماعيل صاري، **سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق إلقالع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة ، 29_30 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.ص3.

6) **تنويع الصادرات:** هناك مجموعتين من الصادرات: صادرات المحروقات و الصادرات الأخرى:[1]

- صادرات المحروقات: و التي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط.
- صادرات الغير نفطية: والتي تتمثل في: المواد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية الغير غذائية. ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات وتتمثل في:

التحفيزات المالية، التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الجمركية لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات والمستويات لإنجاح هذه العملية.

المبحث :الثالث أدوات تفعيل التنويع الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة التنويع الاقتصادي من جانب آخر ، حيث سنتناول في المبحث الأول أهم المؤشرات المعتمدة في قياس التنويع الاقتصادي ثم في المبحث الثاني سنتطرق إلى آليات تفعيل التنويع الاقتصادي وفي الختام سنبين انعكاسات التنويع الاقتصادي الايجابية والانعكاسات السلبية التي يمكن أن تترتب في حالة قلة التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقا للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركيز الاقتصادي وهذا كما يلي :

1) مؤشرات التنويع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي:

وفي هذه الحالة يمكن الاستناد إلى المؤشرات و المقاييس التالية لتقييم نجاح سياسات التنويع وتقدمها[2]:

---

[1] لعفيفي دراجي ، بن الشيخ توفيق، **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 4.

[2] صادق هادي،**دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية_دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج 2000_2012** رسالة ماجستير، قسم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،،جامعة فرحات عباس _ سطيف، 2014، ص ص 10_9.

- معدل ودرجة التغير الهيكلي: وذلك كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيث ما يتيح توافر البيانات ذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط: حيث من المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: وذلك لأن أحد أهداف التنويع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى هو وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها : حيث يدل ارتفاع الصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي ، و التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة: ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يعني ضمنا، أو يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص: حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج للخوصصة، ولاختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

2) مؤشرات التنويع المتعلقة بالتجارة الخارجية:[1]

- مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي : يتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب (هو مؤشر التنوع الاقتصادي) ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد في السنة من الاستهلاك التجاري للطاقة.
- مؤشر تنوع وتركيز الصادرات السلعية: ويشمل نوعين من المؤشرات :

[1] صادق هادي ،مرجع سبق ذكره،ص ص 11_10.

- مؤشر الأونكتاد **(UNCTAD):** حيث الصيغة الرياضية له كما يلي:

المعادلة 01:

$$Sj = \frac{\sum_{i} |hij - hi|}{2}$$

حيث :

* Hij : تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلد j.
* hi: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم.

ويقيس هذا المؤشر نصيب السلعة i من إجمالي الصادرات

- مؤشر هيرشمان **(HIRSHMAN):** ويعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي:

المعادلة 02 :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث :

* **Xi** : صادرات السلعة i.
* **X** :إجمالي الصادرات .
* **N** :إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

ويعمل هذا المؤشر كما يلي :

H=0 :تنوع كبير: أي كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل ذلك على وجود تنوع كبير في صادرات البلد من السلع.

H=1 :تركز كبير : حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركز صادرات البلد في عدد محدود من السلع أو سلعة واحدة.

المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي.

وفيما يلي نوجز هذه الآليات في النقاط التالية:[1]

- إعادة الاعتبار لدور الدولة :إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما من خلال إحداث تحولات جذرية في هيكل الناتج المحلي، وانطلاقا من ذلك نؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية .
- الشراكة بين القطاع العام والخاص : العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة، التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذه الحالة تقتض ي في جوانبها إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي، بالإضافة إلى دعم ومساندة القطاع الخاص حيث هذا الأخير من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي .
- الاستثمار الأجنبي المباشر :مما لاشك فيه أن معظم البلدان المتلفة، لا تمتلك جهازا إنتاجيا لإنتاج السلع الاستثمارية، وذلك ما دعاها إلى الاعتماد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي فإن تقلب حصيلة العائدات من الصادرات، سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستيرادية، ومن ثم تذبذب الاستثمارات فيها، وما يخلفه الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني. ولقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، إلى أن أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة، وبشكل خالص وهو ما استدعى عن ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادياتها في تحسين أدائها .
- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة :حيث تؤدي المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركيزة أساسية لاقتصادياتها ، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل عن طريق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة. و

[1] طبيابية سليمة و لرباع الهادي،**التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية** ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول"التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف،يومي 07_08 افريل 2008، ص 16.

بالتالي تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي.

المطلب الثالث : انعكاسات التنويع الاقتصادي .

نقصد هنا بانعكاسات التنويع الاقتصادي الانعكاسات السلبية التي تترتب على نقص مستوى التنويع الاقتصادي، والانعكاسات الايجابية لارتفاع نسبة التنويع الاقتصادي و التي يعود بها على الاقتصاد .

1) **الانعكاسات السلبية لنقص التنويع الاقتصادي:**[1]

إن قلة التنويع الاقتصادي قد تكون ناتجة عن غياب إرادة السلطات أو تباطؤ المردودية العالية الظرفية للموارد الطبيعية المحدودة. فمحاولات التنويع التي تجري في كثير من الأحيان من خلال مشاريع الأشغال العامة قد تكون مضللة أو ذات إدارة سيئة. ذلك أن جهود السلطات نحو تنويع الاقتصاد، تصبح صعبة التحقيق على اعتبار أن عملية استخراج الموارد تكون إلى حد كبير أكثر مردودية من الصناعات الأخرى.

ومع مرور الزمن تصبح الدول المصدرة للموارد الطبيعية أكثر اعتمادية على الصناعات الإستخراجية ، فوفرة عائدات الموارد الطبيعية يشجع الاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية التي من شأنها أن تدعم اقتصادا أكثر تنوعا، ذلك أن الزيادة السلبية من قطاعات الموارد تكون نتاج طابع المفاجئة في الأسعار. وبينما تميل قطاعات الموارد لتوفير عائدات مالية كبيرة، فإنها غالبا ما توفر فرص العمل الكثيرة، كما أنها تنشط كجزر منعزلة ضعيفة الروابط الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية.

2) **الانعكاسات الايجابية للتنويع الاقتصادي:**[2]

- الاندماج في الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجة هذا التنوع .
- التشجيع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المتعددة وذلك للحد من تقلبات النمو الاقتصادي .
- تخفيض معدلات البطالة حيث لابد من وجود شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد على القطاع العام،وإيجاد فرص العمل المناسبة للباحثين عنه. وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي.

---

[1] شليحي الطاهر ، بن موفق رزوق، **المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية**،مجلة الحقيقة، المجلد 17/العدد4،جامعة الجلفة ، الجزائر،2018، ص 202.

[2] الشارف بن عطية سفيان ،حاكمي بوحفص،**التنويع الاقتصادي في الجزائر:دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2017**،مجلة دفاتر الاقتصادية، الجزائر،2018، ص 384.

- توفير الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة وذلك من خلال ي التنويع في قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً .
- إدخال الصناعات المتطورة التي تعود بالمنفعة على الاقتصاد ككل،و من خلال فتح الباب أمام المزيد من الاستثمار في القطاع التكنولوجي .

خلاصة:

إن الاعتماد على مصدر واحد في تمويل الاقتصاد الوطني والذي غالبا ما يكون النفط ،أو الاعتماد مصادر قليلة يجعل منه اقتصاد هش و عرضة لمشاكل و عراقيل عدة منها عدم القدرة على مجابهة الصدمات النفطية ، و لتفادي هذه الأخطار والمشاكل وجب على الدول النفطية و لاسيما النامية منها التي تدور في حلقة مفرغة و هي حلقة المورد الواحد ، التقليل من الاعتماد المفرط عليه في تمويل الاقتصاد والعمل على البحث عن بدائل أخرى .

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي وذلك في محاولة للتعرف عليه بشكل مفصل ودقيق ، حيث تلح الضرورة على ذلك خاصة بعدما شهدت الأسواق الانخفاض الحاد في أسعار البترول، مما جعل من التوجه إلى سياسات التنويع حتمية مطلقة لمواجهة الأزمات، و إلقاء نظرة على العوامل التي ساعدت الدول النفطية على النجاح في عملية تنويع مصادر دخلها و الاستفادة منها.

حيث تبين من خلال هذا الفصل الأهمية البالغة لسياسة التنويع الاقتصادي ،كما تبينت كذلك مخاطر انخفاض مستوى التنويع الاقتصادي والآثار السلبية التي تترتب على الاقتصاد جراء ذلك.

الفصل الثاني : الإطار النظري للصادرات.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للصادرات.

المبحث الثالث :إستراتجية التصدير وتنميته.

تمهيد:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات مختلف الدول، إذ ليس بإمكان أي دولة العيش بمفردها أو بمعزل عن الدول الأخرى حيث أنها لا تستطيع إنتاج وتلبية كل حاجيات أفرادها، والتجارة الخارجية تقوم على أساس وجود الفروق المختلفة في الإمكانيات والموارد الطبيعية ومختلف القدرات، كالقدرات التقنية والتكنولوجية والظروف الجغرافية بين الدول.

ويتمثل الهدف الرئيسي من إقامة التبادل التجاري الخارجي بين الدول في محاولة زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل رفع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية لأفرادها ويلعب التصدير دورا مهما وجوهريا لأي دولة لبلوغ هذا الهدف.

حيث كلما زادت صادرات هذه الدولة على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة دفع معدلات النمو عندها والعكس صحيح، ولهذا يجب على أي دولة أن تولي اهتماما كبيرا بصادراتها وذلك من خلال إنتاجها لإستراتيجيات من شأنها أن تؤدي إلى زيادتها وتفعيلها.

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

ظهرت التجارية الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر، بمثابة البداية الحقيقية لها، وقد أصبحت تعتبر ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها وخدماتها و استيراد ما يلزم شعبها من سلع وخدمات، ومن أجل تبيان ذلك فإننا سنتطرق إلى تعريف التجارة الخارجية وأهميتها، أسباب قيام التجارة الخارجية، نظرياتها، سياساتها.

المطلب الأول: ماهية التجارية الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التجارة الخارجية، أهميتها وأسباب قيامها.

1) تعاريف التجارة الخارجية:

"أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[1] ، هنا نعني ما يلي:

- تبادل السلع المادية وتتمثل في حركة المواد الأولية ونصف المصنعة والتامة الصنع، الاستهلاكية منها والإنتاجية.
- تبادل الخدمات وتم خدمات النقل والتأمين والتمويل وتقديم الخبرات الفنية وتنقل الأفراد عبر الحدود.
- تبادل النقود وتضم هذه الحركة رؤوس الأموال لاستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل، وللاستثمارات المباشرة وغير المباشرة (على شكل قروض)[2].

يمكن تعريفها بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي ضم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي نعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الخارجية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير و الإستراد وما إلى ذلك[3].

---

[1] محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجي**ة، مؤسسة رؤية الإسكندرية، ط1، 2008، ص ص 7_ 8.

[2] إسماعيل عبد الرحمن حربي محمد عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، دار وائل للنشر، ط1، 2004، ص 241.

[3] عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري، عمان، ط1، 2015، ص 9.

2) أهمية التجارة الخارجية:

تحتل التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي وحركته في الوقت الحاضر، حيث يلاحظ أن التجارة الخارجية تحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية (استيرادا وتصديرا) إلى الدخل والناتج القومي وكذلك من خلال اعتماد جزء هام وأساس من نشاطاتها على هذه التجارة سواء اتصل الأمر بحصولها على بعض السلع والخدمات التي تحتاجها، وتوفير المستلزمات المطلوبة للقيام بنشاطاتها الإنتاجية، أو بتصريف إنتاج من السلع والخدمات، والتحفيز من خلال ذلك على التوسع في إنتاجها.

وكذلك تبرز أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية بحكم ضعف قدرتها وبالذات في بدايات تطورها على تصنيع ما هو موجود لديها من مواد أولية أو زراعية أو ثروات معدنية، ولذلك فهي بحاجة إلى تصديرها إلى الدول التي تحتاج إليها، وهي الدول المتقدمة[1].

ويمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية بما يلي:

- تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها.
- تلعب التجارية الخارجية دورا فاعلا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.
- تلعب التجارة الخارجية أهمية كبيرة في عملية التخصص وتقسيم العمل الذي أصبح أحد مظاهر وأساسيات الاقتصاد الدولي.
- تساعد التجارة الخارجية على تحسين أوضاع الموازين التجارية للعديد من الدول وما لذلك من أثر في تحسين موازين مدفوعاتها.
- يمكن أن تساعد التجارة الخارجية في زيادة التشابك والتداخل بين الاقتصاديات المختلفة، وما لذلك من أثر في الحد من الصراعات الإقليمية والدولية وسيادة الاستقرار في العالم[2].

[1] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدار للكتاب العالمي، عمان، ط1، 2007، ص ص 351_ 352.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلبي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007، ص ص136_137.

3) أسباب قيام التجارة الخارجية:

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل التالية:

- **عدم القدرة على إتباع فلسفة الاكتفاء الذاتي كليا:** لا توجد أي دولة تستطيع إنتاج كل متطلباتها بحيث تكتفي ذاتيا من مواردها المحلية خاصة بعد تعدد حاجات الإنسان واختلافها وتباين إمكانيات الدول في توفير هذه الحاجيات، فنجد الولايات المتحدة الأمريكية تصدر السيارات الأمريكية الصنع ولكنها قد تستورد السيارات أيضا لمجرد وجود أذواق تميل إلى اقتناء سيارات صنعت في دول أخرى[1].
- **اختلاف تكاليف الإنتاج:** يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينهما وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدول النامية.
- **اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح في إنتاج منتجات موسمية فيحب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها والعكس...
- **اختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن بطبعه يفضل المنتجات الأجنبية[2].
- **التخصص الدولي:** حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد من إنتاجها ووجود فائض لديها في هذه السلع وبالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع بدورها بميزة في إنتاجها.

وهذا التخصص يؤدي إلى إنشاء مشروعات كبيرة وهذا يؤدي إلى تقليل التكلفة المتوسطة الكلية للوحدة الواحدة نتيجة وفرات الحجم الكبير[3].

4) نتائج قيام التجارة الخارجية:

- تتخصص كل دولة في إنتاج عدد من السلع والخدمات التي يمكنها أن تنتجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى، بحيث تنتج من هذه السلع ما يكفي الطلب المحلي والأجنبي، ويؤدي التخصص إلى زيادة الإنتاجية وفي نفس الوقت تعتمد كل دولة على الدول الأخرى في الحصول على احتياجاتها من

[1] إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1997، ص 265.

[2] موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001، ص 17.

[3] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجمع العربي، عمان، ط1، 2008، ص 11.

السلع التي لا تنتجها ويؤدي هذا التخصص إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية على مستوى العالم.

- وعند حدوث التبادل التجاري بين دولتين، فإن السؤال الذي يثار يكون عن نسب المبادلة، فكلما نقصت الكمية من السلعة التي يتم تصديرها مقابل ما نحصل عليه من السلع المستوردة، كان النفع من التجارة يميل لصالح هذه الدولة المصدرة.
- وبالنسبة لتوزيع الدخل القومي نتيجة للتجارة الدولية، فإن قيام التبادل الدولي يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في سلع التصدير مما يزيد من عوائدها، وفي نفس الوقت يقل الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في السلع التي يتم استيرادها مما يؤدي إلى نقص العوائد التي تحصل عليها[1].

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية.

يمكن القول أن هناك سياستان رئيسيتان في مجال التجارة الخارجية هما: سياسة حرية التجارة، سياسة الحماية التجارية (حماية الإنتاج الوطني من منافسة السلع الأجنبية المماثلة له في السوق المحلية) وعلى الرغم من صعوبة الفصل في تطبيق هاتين السياستين، حيث الصعب القول أن الدولة المعنية تتبع سياسة الحرية التجارية، بل ما هو موجود فعليا هو نوع من التداخل في تطبيق هذه السياسات، وعادة فإن لكل سياسة مزاياها وعيوبها، كما أن تطبيق أي سياسة يعتمد على المرحلة التي يمر بها اقتصاد تلك الدولة، وعلى مدى ارتباط أو اعتماد اقتصادها على العالم الخارجي.

والآن نحاول إلقاء الضوء على تلك السياسات:

1) سياسة حرية التجارة: إن أول من نادى لهذه السياسة هم رواد المدرسة الكلاسيكية من فرنسيين وإنكلترا، وقد انطلق هؤلاء في تفكيرهم من تحقيق مصالح لبلدانهم دون أن يفكروا بمصالح البلدان الأخرى، وهذا يعني إنه إذا كانت هذه السياسة ملائمة البلدان المتقدمة والغنية التي تعاني من مشكلة الفائض في إنتاجها والتي تحاول أن تجد له أسواقا لتصريفه، لذا من خصالها أن تروج وتدعوا لتلك السياسة وإذا كانت هذه السياسة تحقق فوائد ومكاسب للدولة الغنية، فما هو أثر هذه السياسة على الدول النامية والفقيرة، بمعنى أنه هل من مصلحة الدول النامية وخاصة في مراحل التنمية الأولى أن تتبع مثل هذه السياسة أم تعتمد على إتباع سياسة الحماية ممن أجل حماية إنتاجها الوطني من منافسة السلع الأجنبية المماثلة له في السوق المحلية؟[2]

[1] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 19_ 20.

[2] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2009، ص 287.

إن أهم الافتراضات التي استندت عليها هذه السياسة تتمثل بما يلي:

- إن الإنتاج يتم مع تكاليف ثابتة أم متناقصة نتيجة لسلعة الإنتاج، بينما نجد في الحياة العملية أن الإنتاج يتم مع تناقص في العوائد أو زيادة في التكاليف.
- اعتبرت أن السوق سوق منافسة تامة.
- اعتمدت المدى القصير في التحليل الاقتصادي.
- اعتبرت أن الحالة التي تسود الاقتصاد دائما وأبدا والتي تتمثل الوضع الطبيعي في الاقتصاد هي حالة الاستخدام الشامل.
- افترضت عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين بلد وآخر.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- لم تميز بين الدول الغنية والفقيرة ولم تميز بين الدول التي تنتج سلع صناعية وبين الدول التي تنتج مواد أولية و غذائية[1].

وقد استند أنصار هذه السياسة على بعض الحجج لترويج سياستهم والتي منها ما يلي:

- أن سياسة حرية التجارة يمكن أن تكون عاملا مشجعا بظهور المشاريع الكبيرة التي تتميز بانخفاض تكاليف الإنتاج فيها مقارنة بالمشاريع الصغيرة وهذا الاتجاه يساعد على انخفاض الأسعار وإمكانية دخول تلك إلى الأسواق الخارجية، كما أن هذا الاتجاه قد يساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- يمكن أن تؤدي حرية التجارة إلى زيادة الدخل الحقيقي للأقطار المتبادلة.
- كما يرى أنصار هذه السياسة أنها تؤدي إلى خفض الأثمان للسلع والخدمات المستوردة وهذه الحجة يمكن أن تكون مقبولة، لكن ذلك يكون على حساب الإنتاج المحلي.
- تساعد هذه السياسة على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين النوعية، بسبب افتراضها وجود المنافسة التامة.
- كما يمكن أن تؤدي هذه السياسة إلى المساواة في أثمان عوامل الإنتاج في الداخل والخارج، هذا مما يؤدي إلى تساوي تكاليف الإنتاج وقد ينعكس ذلك على المساواة بين أسعار السلع بين السلع والخدمات بين الدول المختلفة.
- إضافة إلى ذلك فإن حرية التجارة يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لزيادة التفاهم والتبادل الثقافي والعلمي وتبادل و تبادل الخبرات بين الدول المتبادلة[2].

[1] محمد خميس الزوكة، **جغرافية التجارة الدولية**، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 111.

[2] محمود حسين الودي، أحمد عارف العساف، مرجع سابق، ص 288.

2) سياسة الحماية التجارية: يقصد بالحماية هنا حماية الإنتاج الوطني من منافسة السلع الأجنبية للسلع المماثلة لها في السوق المحلي، كما أنها تعني حماية المنافع والمصلحة العامة، أما عدم حرية التجارة فتعني إما منع دخول السلع والخدمات الأجنبية أو إقامة حواجز وعراقيل أمامها.

3) وسائل حماية التجارة:

بالرغم من المنافع الكثيرة التي يمكن أن تحققها حرية التجارة ومن أبرزها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم وتحقيق الإنتاج الأمثل سواء من حيث الكمية والنوعية، إلا أنه يلاحظ أن العديد من الدول اعتمدت وسائل ما يلي:

- **التعريف الجمركية:** يقصد بالتعريفة الجمركية بأنها الرسم أو الضريبة التي تفرضها الحكومة على الواردات أو الصادرات التعريفة التي يمكن أن تتخذ الأشكال التالية:
  - ضريبة محددة بالنسبة لكل وحدة من السلعة المستورة.
  - ضريبة على قيمة السلع (ضريبة المبيعات).

وهناك عدة أسباب تدعوا الحكومات إلى فر الرسوم الجمركية على السلع المستورة والتي في مقدمتها هو حماية الصناعة الوطنية من منافسة السلع الأجنبية، إضافة إلى أنها يمكن أن تكون أو تمثل موردا للدولة.

- **نظام الحصص:** يقصد بهذا النظام هو وضع حد قانوني بالنسبة لعدد الوحدات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة وخلال فترة معينة أو تحديد حد أعلى من العملات الصعبة لاستيراد كميات كبيرة من بعض السلع وتتشدد العديد من حكومات الدول النامية على هذه الناحية وخاصة الدول التي تعاني من نقص جاد في العملات الصعبة، وخاصة ما يتعلق بالاستيراد السلع غير الضرورية أو الكمالية من أجل الإستفادة من العملات المتوفرة لديها في استيراد السلع التي يمكن أن تساعد في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية كالسلع الإنتاجية وبعض السلع الضرورية التي لا تتوفر مستلزمات إنتاجها محليا كالأدوية مثلا[1].

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية:

تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة.

[1] كاضم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية**، دار الصفاء، عمان، ط1، 2015، ص ص 63_ 65.

1) النظرية الكلاسيكية:

تعتبر أولى النظريات التي حاولت تغيير أسباب قيام التجارة بين الدول حيث تشكل هذه النظرية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية الخارجية للدول بناءا على تفسير أسباب ظهور المكاسب في التجارة، واستندوا في ذلك إلى مجموعة من الفرضيات التي قيدت تحليلهم، ومن هذه النظريات الرئيسية التي ارتكزت إليها نظريتهم، اعتبار العمل هو العنصر الإنتاجي المستخدم في الإنتاج، وكذلك مبدأ تقسيم العمل باعتباره الأساس لزيادة الإنتاج بسبب التخصص الناجم عنه[1].

- **نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث):**

إن أول إقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيم التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه المعروف ثروة الأمم، حيث استخدم سميث مفهوم الفرق في كتابه المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة.

وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون.

وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر في ما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ومن تم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلع الأخرى.

وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها[2].

تقوم نظرية المنفعة (الميزة المطلقة) على الافتراضات التالية:

- تقول هذه النظرية بقدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة وعلى غرار التجارة الداخلية، تؤدي التجارة الدولية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تتخصص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.
- إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على الجميع المشاركين في التبادل الدوليين أي أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.

[1] حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة ، عمان، ط1، 2002، ص 33.

[2] رشاد العصار، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2000، ص 49.

- إن التجارة الدولية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأس مالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي.
- تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة، وليس على النفقات النسبية لكل سلعة، أي يكفي شرط اختلاف النفقات لكل سلعة بين دولتين لكي تقوم التجارة الخارجية[1].

- **نظرية النفقات النسبية (الميزة النسبية) ديفيد ريكاردو:**

قام ديفيد ريكاردو عام 1817م بنشر كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" وقد تضمن كتابه نظريته في النفقات النسبية والتي أصبحت تعرف فيما بعد (نظرية الميزة النسبية).

الافتراضات الأساسية لنظرية الميزة النسبية

افترض ريكاردو في تحليله نفس افتراضات سميث وهي:

- وجود دولتين.
- وجود سلعتين.
- حرية التجارة والمنافسة الكاملة.
- تكلفة الإنتاج تقاسي من خلال العمل (ساعات العمل) وهو ما يعرف بنظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج سلعة.[2]

ومن هنا فقد أعلن ريكاردو في الفصل السابع من كتابه غير العادي عن قانون الميزة النسبية وقد أكد أنه ليس كل دول تستطيع وأن يكون لدها ميزة مطلقة في الإنتاج ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفؤة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا. وبالطبع لا يمكن في هذه الحال استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الدولية[3].

حيث توضح هذه النظرية انه حتى ولو امتازت إحدى الدول (الدولة "ب" مثلا) بظروف إنتاج أحسن من تلك التي هي سائدة في البلد الآخر (البلد "أ") فإن كلا البلدين يستفيدان من إقامة تبادل خارجي دون أن يقضي ذلك تخصص البلد "ب" في إنتاج السلعتين وتخصص البلد "أ" في الاستيراد حيث يتخصص البلد الأقل كفاءة في إنتاج وتصدير السلعة التي تكون نقيصتها أقل، بمعنى السلعة التي يكون للبلد ميزة نسبية بشأنها ويستورد السلعة التي تكون نقيصتها أكبر[4].

---

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص ص 94_ 95.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، **تمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2012، ص ص 43_ 44.

[3] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي**، عمان، ط1، 2012، ص ص 28_ 29.

[4] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 26.

- **نظرية القيم الدولية:**

ترجع هذه النظرية إلى جون ستيوارت ميل والذي يرجع إليه الفضل في استكمال تحليل ريكاردو والذي وضح حدود منطقة التبادل التجاري بين الدولتين ولكنه لم يجب على السؤال الآتي: في أي منطقة يستقر فعلا معدل التبادل التجاري؟

يرى جون ستيوارت ميل أن التبادل التجاري الدولي يستقر عند المعدل الذي يحقق التكافؤ بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من جانب الدولتين طرفي التبادل، ويشترط جون تعادل بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات أو يجب أن تكون القيمة الكلية لصادرات كل دولة من إحدى السلعتين كافية للوفاء بالقيمة الكلية لوارداتها من السلعة الأخرى، وتعتبر نظرية القيم الدولية امتداد على المستوى الدولي لفكرة ثمن التوازن، ويتم ذلك عند تلاقي قوى العرض والطلب.

إن التبادل التجاري الدولي يستقر في حالة التوازن عند المعدل الذي تتساوى عنده قيمة واردات وصادرات كل دولة.

هذا ويتوقف معدل التبادل الدولي عدة عوامل أهمها حجم طلب كل دولة على منتجات الدول الأخرى ومدى مرونة هذا الطلب.

وانتهى جون ستيوارت ميل إلى أن الدولة التي تستفيد بصورة أكبر من التبادل الدولي هي تلك التي يرتفع الطلب على منتجاتها بواسطة الدول الأخرى والتي يكون طلبها على منتجات الدول الأخرى قليلة[1].

2) النظريات الحديثة.

- **نظرية هيكشر – أولين (الهيئات النسبية):**

في عام 1919 قدم الاقتصادي السويدي إيلي هيكشر مقالا عن تأثير التجارة الخارجية على توزيع الدخل ومن خلال هذا المقال قدم هيكشر الإطار العام الذي عرف فيما بعد بالنظرية الحديثة للتجارة الخارجية، ولكن لم يلتفت أحد في البداية لأهمية هذا المقال حق قام الاقتصادي السويدي برتل أولين وهو تلميذ سابق لهيكشر بتطوير وتفسير نظرية هيكشر من خلال نشره كتابه عن التعاون الإقليمي والتجارة الدولية في عام 1933 يمكن تفسير نظرية هيكشر – أولين إلى نظريتين مرتبطتين ببعضهما البعض، النظرية الأولى تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، هذه النظرية عرفت أيضا بنظرية هبات عناصر الإنتاج، والنظرية الثانية

[1] طارق فاروق الحصرى، **الاقتصاد** الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ط1، 2010، 11- 12.

تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج فيما يعرف بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج[1].

بالإضافة غلى أن أهم فرضيات نظرية هيكشر – أولين ثبات الغلة مع الحجم، وسيادة المنافسة غير الكاملة وتماثل تفضيلات المستهلكين (أي تشابه الأذواق ونمط توزيع الدخل)، وعدم قابلية عناصر الإنتاج للانتقال بين الدول، وتماثل دوال الإنتاج بين الدول.

زيادة على ذلك توافر عنصرين للإنتاج (العمل ورأس المال) وعدم قابلية عناصر الإنتاج للانعكاس[2].

3) بعض التوجيهات والنظريات الجديدة:

- **الفجوات التكنولوجية:** هناك فجوات تكنولوجية بين الدول (أي أن بعض الدول تقود والبعض الآخر يتبع)والتي إن أخذت في الاعتبار تؤدي غلى خلق أساس نظري مختلف للتجارة الخارجية.
- **دور حياة السلعة:** تمر عملية إنتاج السلع مند اكتشافها بعدة مراحل يعتمد فيها إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل ،يقتضي استيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة، وعادة ما يحدث هذا في سلع المواد الولية (الخام) الناضبة.
- **تأثير الدخل:** تعطي النظريات هنا اعتبارا هاما ودورا فعالا لجانب الطلب. وهي عموما (وخاصة نظرية Linder والتي تعتبر أهمها وأشهرها) تستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر السواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على نعدل دخل الفرد.
- **وفرات الحجم:** تستند النظريات هنا على ظاهرة أنه بالنسبة لبعض السلع كلما زاد حجم الإنتاج منها كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة وترتبط مثل هذه الظواهر وبدرجة عالية مباشرة بالمعرفة الناتجة عن البحث والتنمية وظروف المنافسة غير التامة. وتؤدي مثل هذه الظاهرة إلى خلق أسباب للتجارة بين الدول تخرج تماما عن نطاق المزايا النسبية.
- **اختلاف السلع:** نظرا لاختلاف الأذواق والآراء حول السلع نجد انه في معظم الأحيان توجد نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحيانا من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحيانا نوعيات من نفس المشروب ...) وفي كثير من الأحيان

[1] محمد سيد عايب، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 144.

[2] أمال إسماعيل الجالوس، **تطور مفهوم الميزة التنافسية وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص ص 22_21.

تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى مما يؤدي إلى ظاهرة التجارة البنية في نفس السلعة[1].

المبحث الثاني: الأسس النظرية للتصدير:

أعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في زيادة معدلات النمو، والتنوع في مصدر الدخل وتطوير اقتصاد الوطن، وهي بهذا الشكل تعد مصدرا تمويليا مهما لأي بلد[2]، والإلمام أكثر بموضوع التصدير اشتمل هذا المبحث على المفاهيم الأساسية المرتبطة به.

المطلب الأول: مفهوم الصادرات :

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعاريف حول التصدير أهميته وأنواعه وخطرات التصدير.

1) تعريف التصدير:

- **على المستوى الدولي:** هو وسيلة من الوسائل المستعملة لمواجهة المنافسة وتحقيق الرفاهية وعامل لاقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي إلى توطيد العلاقات الاقتصادية والخارجية لدولة ما.
- **التصدير على المستوى الوطني:**تعبر عملية التصدير عن تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة ما غلى الدول التي تعاني نقصا في الإنتاج.
- **أما في الجزائر فتعرفه هيئة الجمارك:** هو عملية مرور السلع والخدمات من الحدود الإقليمية باتجاه باقي العالم الخارجي[3].

التصدير هو الشكل البسيط للدخول إلى الأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع البدائل الأخرى، وعلى العموم يمكن أن ينظر إلى التصدير من زاويتين:

- التصدير باعتباره نشاطا سلبيا وهو عندما تبيع الشركة إلى الخارج دون تخطيط وخبرة حيث تنظر غلى السوق الخارجي كوسيلة للتخلص مما لديها من فائض غير متوقع وبالتالي تمارس النشاط التسويقي بالمناسبات فقط.

---

[1] وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، 2010، ص 232- 233.

[2] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية: التجارة الخارجية، الصادرات والواردات، التعريفة الجمركية، السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة**، مؤسسة رؤية، د م ن، ط1، 2006، ص 13.

[3] يوسف بومدين ،**سياسة الابتكار في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 02، 2014، ص 81.

- النظرة الثانية باعتباره نشاطا إيجابيا والذي يعني أن الشركة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج كما وتخصص موارد مادية وبشرية في السوق الخارجي كبديل إستراتيجي للعمل في السوق المحلي[1].

2) أهمية التصدير:

يعتبر التصدير ذا أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة أعتبر وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو الموجودة، كما يعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هان من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم السوق الإنتاج الذي كلما زاد أضطرب مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير[2].

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الإستهلاك التكنولوجي، وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد، وهذا ما بين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني، وهو ما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن موازين المدفوعات لكثير الدول النامية، ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول، على هذا الأساس أصبح يعتبر قطاع الصادرات المحرك الأساسي لعملية التنمية بأي دولة وهذا من خلال أهميته التي تتجلى فيما يلي:

- **خلق فرص عمل جديدة:** يعتبر قطاع التصدير المستوعب الرئيسي للعمالة الجديدة في أي اقتصاد، حيث تزداد فرص العمل في القطاعات التي تشهد زيادة في صادراتها.
- **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.
- **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي:** يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية التي حققت نموا ملحوظا في عملياتها التصديرية.

[1] محمود الشيخ، **التسويق الدولي**، دار أسامة، عمان ط1، 2008، ص 193,

[2] بن طرش عطا الله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة تلمسان، 2017، 74- 75.

- **تحقيق معدلات نمو مطردة:** إن هدف أي سياسة اقتصادية في أي بلد هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك سيكون له مردود إيجابي على جدب الاستثمارات الأجنبية والمحلية[1].

3) أنواع التصدير:

عندما يتم إتخاد قرار التصدير كأسلوب للدخول للأسواق الدولية، فيمكن الاختيار بين طريقتين واضحتين للتصدير، وهما التصدير المباشر والتصدير غير المباشر، وعملية التمييز بين هاتين الطريقتين يعتمد على أساس كيفية تنفيذ عمليات التدفق التجاري بينها وبين المستورد أو المشترى الأجنبي.

- **التصدير المباشر:**

يكتفي بتوصيل السلع إلى الموانئ والمطارات للشحن عن طريق المصدر وبنك المصدر غلى المستورد وبنك المستورد.

- **التصدير غير المباشر:**

يتم عن طريق وكلاء التوزيع والشركات متعددة الجنسيات والمشروعات المشتركة وفروع الشركة متعددة الجنسية وعمليات تسليم مفتاح والتعاقدات من الباطن وعمليات البناء والتشغيل والتملك والتحويل والصفقات المتكافئة وغيرها من صيغ إدارة العمال الدولية مثال عقود الإدارة والائتمان الأجنبي المباشر وغير المباشر.[2]

4) خطوات التصدير:

- **إتخاد القرار:** بعد تحديد الأسواق المستهدفة والمحتمل التعامل معها في الدول الخارجية يقوم المصدر بمجموعة من الإجراءات من أهمها:
  - البدء في التخطيط لحملات ترويجية وإعلانية عن البضاعة في السوق المستهدفة.
  - إرسال عينات من السلع المنوي تصديرها إلى الأسواق الخارجية سواء عن طريق فروع الشركات المصدرة أو عن طريق المكاتب الخارجية ...الخ.
  - جمع المعلومات القانونية اللازمة مند البداية عن أية اشتراطات أو عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة.
  - استصدار الرخص المطلوبة للتصدير من قبل الجهات المعنية.

[1] بورواين شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر: 1980، 2016**، أطروحة دكتورا في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2018، ص ص 6 _7.

[2] فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية**، دار قبا، القاهرة، 2002، ص 15.

- **الإستراتيجية المنوي إتباعها:** على الشركة أن تقوم ببناء إستراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم استهلاكها من قبل المستوردين والرد عليها.
- **الاتفاق النهائي مع المستورد "العقد":** في ضوء إمكانيات الشركة وأهدافها وبعد الانتهاء من المفاوضات الخاصة بعمليات الشراء والبيع يتم تثبيت وتوثيق بنود الاتفاق التي تم التوصل إليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده.
- **إعداد الوثائق والمستندات الأولية لإتمام عملية التصدير:** وهي
  - إعداد الفاتورة المبدئية.
  - كشف التعبئة.
  - شهادة صحية.
  - إذن الشحن.
- **إعداد الوثائق والمستندات النهائية:** وهي
  - بوليصة الشحن.
  - الفاتورة التجارية الرسمية.
  - مستندات ووثائق أخرى أهمها كشف التعبئة.
  - شهادة المنشأ.
  - شهادة معاينة وأية مستندات أخرى يطلبها المستورد من المصدر لإجراءات التخليص.
- **المتابعة والاتصال:** إن مسؤولية المصدر قد تنتهي في إيصال البضاعة إلى بلد المستورد وربما إلى مخازنه وفي هذه الحالة يقوم المصدر بمتابعة سير الرحلة بواسطة الشحن ويبقى على اتصال دائم مع وكلاء الشحن ومع المستورد باعتباره طرفا آخر في تنفيذ العقد حتى استلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه.
- **الخطابات الختامية:** بعد استلام المستورد لبضاعته ووفقا للشروط المطلوبة بتبادل الخطابات الختامية مع المستورد لابتداء مرحلة عمل جديدة.[1]

[1] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة، عمان، ط1، 2012، ص ص 181_184.

المطلب الثاني: أهداف ومحددات الصادرات :

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف ومحددات التصدير.

1) أهداف التصدير: يهدف التصدير إلى تحقيق الأهداف التالية:

- اقتناص الفرص التصديرية في العالم.
- متابعة العملاء والمستهلكين في أسواق التصدير.
- تحقيق خطوط متكاملة من المنتجات التصديرية.
- الإستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم.
- استغلال الفروق بين دورات حياة المنتجات في أسواق التصدير.
- فتح فروع للمنتجين المصدرين في أسواق العالم.
- سياسات العلاقات المتبادلة (فتح فرص تصدير في أسواق الإستراد).
- الرغبة في الحصول على العملات الأجنبية.
- الحاجة إلى تطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين.
- التخلص من الفوائض الإنتاجية.
- تشغيل الطاقات الزراعية المتاحة أفقيا ورأسيا.
- تصدير الثقافات والتاريخ.
- استغلال عبقرية المكان والزمان[1].
- البحث عن فرص جديدة فالتوسع الخارجي قد يصبح إستراتيجية ذات جدوى حينما تتدهور السوق المحلي.
- زيادة القدرة في الموارد: إن زيادة القدرة في الموارد البشرية والمادية غير المشغلة قد يدفع للبدء في التصدير لتشغيلها.
- يعد الربح من أهم القوى التي تحفز الإهتمام بالتصدير[2].
- توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات الضرورية.
- الإستفادة من وفرات الحجم والنطاق وقانون الغلة المتزايدة[3].

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 119.

[2] هاني حامد الضمور، **التسويق الدول**ي، دار وائل للنشر، عمان، ط4، 2007، ص 53.

[3] نفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 199.

2) محددات التصدير:

رغم أهمية التصدير للبلد، سكانا ومنشآت واقتصاد وطني، غلا أن هذا النشاط لا تخلو ممارسته من محددات تواجهه عند بدء التصدير وأثناءه.

فمن المحددات عند بدء التصدير نذكر:

- عدم كفاية الممولين والمعلومات المطلوبة عن فرص التصدير.
- قلة الاتصالات الخارجية والالتزامات التصديرية.
- محدودية رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التصدير.
- محدودية الطاقة الإنتاجية وقنوات التوزيع الخارجي.
- ارتفاع تكاليف التصدير والتعرض للمخاطر التجارية والسياسية.

أما المحددات أثناء عملية التصدير فأهمها:

- بعد الأسواق الخارجية.
- تعدد وتنوع وشدة المنافسة الخارجية.
- تباين استخدامات السلع في الأسواق الخارجية والخصائص المطلوبة فيها.
- مواجهة الفروقات الثقافية واللغات في الأسواق الخارجية.
- تعقد خدمات الشحن وارتفاع تكاليف إيصال السلع إلى الأسواق الدولية[1].
- الطلب العالمي: فالطلب العالمي مع بقية العالم يعتبر مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة فهو يعتبر الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي الذي يراد قياسه[2].

المطلب الثالث: أنماط الصادرات .

تتخذ أنماط الصادرات عدة أشكال أبرزها:[3]

- التصدير عن طريق التوطين التجاري: يعتبر التوطين عنصر مهم في السياسة التجارية التي تتبعها المؤسسة المصدرة، فهو يعبر عن اختيار قناة للبيع التي تتطلب توطين نشاط معين في الخارج ومن أجل تحقيق هذا وجب بالإعتماد على الأدوات التالية:

[1] بديع جميل قدو، **التسويق الدولي**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2009، ص ص 53_ 54.

[2] طويل أمال، علاوي صفية، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، جامعة الأغواط، العدد (02)، 2020، ص 42.

[3] مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعاليات السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2012، ص 99.

- الفروع التجارية: الفرع هو مؤسسة مستقلة حيث يتمتع بجنسية البلد المستهدف (أي البلد الذي شهد عملية التوطين)، فالفرع التجاري يتمتع بشخصية قانونية مختلفة عن تلك الشخصية التي تتمتع بها الشركة الأم، وبذلك الفرع يعمل على التأثير في السوق الذي يكون متواجد فيه.
- مكاتب الوصل: فهذه المكاتب يتم توطينها في الخارج من أجل القيام بوظائف مختلفة منها: الوظائف اللوجستيكية والتجارية كتسليم السلعة و الفوترة و إمساك الطلبيات ...الخ، وكما أن هذه المكاتب لا تتمتع بالشخصية القانونية التي تتمتع بها الفروع التجارية، فهي تعمل فقط على توسيع حجم المؤسسة التابعة لها.
- التصدير عن طريق التوطين الصناعي: فالتصدير عن طريق التوطين الصناعي يتمحور بالخصوص حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو الكامل لمشروع الإستثمار من قبل الطرف الأجنبي وبهذا نميز نوعين أساسيين من هذا الإستثمار:
  - الإستثمار المشترك: فهذا الإستثمار يتحقق عند قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في الشركة الوطنية بما يسمح بتحويلها إلى استثمار مشترك.
  - الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: فهذه الإستثمارات هي أكثر تفضيلا للشركات متعددة الجنسيات لتوفرها على الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي
- الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة: وتتمثل هذه الإستثمارات في:
  - عقود التصنيع: هي عقود تسمح بتجسيد عملية التصنيع في الدول الأجنبية بواسطة وكيل، وذلك باستخدام التكنولوجيا والمعرفة الفنية التي تم الحصول عليها من قبل شركات دولية.
  - عقود التراخيص: عقود التراخيص تتمثل في مجموعة من الترتيبات التي يتحصل بمقتضاها المرخص له على أصول غير مادية في دولة أجنبية من مانح الترخيص نظير مبلغ مالي يأخذه هذا الأخير
  - عقود الامتياز: حيث تمنح الشركة الدولية صاحبة الامتياز حق استغلال هذا الامتياز لشركة محلية لفترة من الزمن وفي منطقة جغرافية محددة مع احتمال أن تقدم شركة صاحبة الامتياز الدعم الفني للشركة المحلية.
  - عقود تسليم المفتاح: وهي عبارة عن عقود يتفق بموجبها الطرف الوطني والأجنبي بتجسيد مشروع استثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل ومن تم تسليمه إلى المال، وكما قد تلتزم هذه الشركات بتدريب العاملين والفنيين لتشغيل هذا المشروع.

المبحث الثالث: إستراتيجية التصدير وتنميته في الجزائر.

تعد عملية تنمية وتنشيط القطاع التصديري في أي قطاع اقتصاد معروفة في مجال التجارة الخارجية من حيث الأهداف والفوائد والأدوات. إن الكثير من الدول وخاصة دول العالم النامي تسعى جاهدة إلى تنمية وتنويع صادراتها من مختلف السلع والخدمات من اجل المساهمة في جلب المزيد من العملة الصعبة وتمويل التنمية لديها وذلك بتبني عدة إستراتيجيات وإجراءات لتنمية صادراتها وعدم اقتصارها على الموارد الخام كالمحروقات مثلا[1].

المطلب الأول: إستراتيجية التصدير

الإستراتيجية هي رؤية بعيدة المدى لما يجب أن تكون عليه العملية أو الشركة في المستقبل (مع حشد الموارد والإمكانيات المختلفة اللازمة لذلك) في إطار معطيات البيئة، فإن تصميم الإستراتيجية بشكل فاعل يعتمد على منهج الشركة في التخطيط استراتيجي الذي تتحدد ملامحه في برامج تتصف بالتكامل والتناسق والتي تغطي عددا من المجالات هي على سبيل المثال:[2]

- الأسواق الواعدة.
- المزيج التسويقي المناسب لكل سوق.
- الأساليب (الأسلوب المناسب لدخول السوق)
- وسائل وآليات التي تساعد في تأكيد والمحافظة على الميزة التنافسية.
- القيم الثقافية التي تحكم وتوجه سلوك وفكر وتصرفات القائمين على تنفيذ الإستراتيجية.

الإدراك الجيد لمكونات الميزة التنافسية ومن أهمها:

- أسس التنافس.
- ميدان التنافس.
- مجالات التنافس.

ويقصد أيضا بالإستراتيجية النمط أو الأسلوب الذي تلزمه السلطات في تحريك مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة السياسية الإنشائية في الانتقال للاقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو ويجب تحديد:

---

[1] دحو سليمان، **التسويق الدولي للمنتج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016، ص 32.

[2] عبد السلام أبو قحف، **التسويق الدول**ي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 245

1) برنامج الصادرات: كما يلي:[1]

- **تحليل موقف الصادرات:** وذلك بأن يتم إجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة، وبالتالي تعطس الإمكانيات التصديرية، وكذلك جزاءا من إنتاجها لغرض التصدير، كذلك يجب دراسة الأسواق الخارجية.
- **تحديد الأولويات السلعية:** تقوم الإستراتيجية على الاختيار والانتقاء وغالبا ما تتضمن إختيار عدد محمود من الصناعات الغير التقليدية لإنتاجها قصد التصدير، ويكون ذلك من خلال إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع الذي يكون بمثابة القاطرة التي تجذب وراءها الزراعة والنقل وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني.
- **تحديد الأولويات الجغرافية:** يتطلب هذا ضرورة إعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات في ضوء الأولويات السلعية، ويجب أن يأخذ الإنتاج أذواق الأسواق الخارجية كما يجب تحليل كل سوق من هذه الأسواق من ناحية اتجاهات الطلب والمنافسة والرسوم الجمركية والقيود الغير الجمركية وأسعار الصرف الأجنبي، ومنافذ التوزيع.
- **الأنشطة والخدمات التصديرية:** ويتمثل في حوافز غير مباشرة مثل الضريبة، ومباشرة مثل الحوافز المالية (الدعم) وكذلك عملية تمويل الصادرات من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير وتكون بأسعار فائدة وشروط تفضيلية مدعومة ومدروسة من طرف البنوك.

2) الإستراتيجية الدولية: تعتمد على التشخيص الداخلي والخارجي لتصبح أمام المؤسسة خيارات إستراتيجية وهذا من خلال التقريب بين أهداف تدويل المؤسسة وتحليل المنافسة والبيئة المستقبلية.

والإستراتيجية الدولية تعتمد أساسا على تحليل البيئة الخارجية لتحديد الفرص الدولية من ناحية حاجيات المستهلكين وكذلك تحديد عوامل النجاح الرئيسية لقسم السوق المختار، وأما التحليل الداخلي يسمح بالوقوف على كفاءات وموارد المؤسسة، ومن الخيارات الإستراتيجية التي يمكن إتباعها هي:[2]

- **التخصص:** تتمثل هذه الإستراتيجية في تركيز جهود المؤسسة على سوق معين أو منتج محدد باستعمال ميزة التكلفة أو ميزة جودة المنتج.

[1] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2013، ص ص 57_ 58.

[2] نفس المرجع ،ص 58.

- **النمو بالتنويع:** أي دخول المؤسسة إلى السوق بمنتجات جديدة من خلال إعداد التنويع المركز لجذب مجموعات جدد من المستهلكين أو توسيع السوق أو التنويع المختلط الذي يهدف إلى التقليل من المخاطر ويعتمد على تقديم منتجات جديدة تتطلب موارد مالية وبشرية معتبرة[1].

المطلب الثاني: دوافع تنمية الصادرات

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات والاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات الجزائرية، لا يزال يشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة الجزائرية. الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة على السلطة في الجزائر بإدراج مسألة تنمية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها، وقد تسبب في تلك الاختلالات المسجلة جملة من العوامل التي كانت الدافع الأساسي في ذلك التوجه نحو تنمية وتنويع الصادرات الجزائرية، هذه العوامل نلخصها فيما يلي:[2]

1) النزعة الحمائية: كنتيجة للأزمات المالية التي عرفتها الدول المتقدمة سنوات الثمانيات، وكنتيجة أيضا للركود العالمي الذي ساد في معظم دول العالم، نزعت الدول المتقدمة والصناعية الكبرى إلى إتباع سياسة تجارية حمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، كما اتجهت هذه الدول إلى تبني قيود جمركية غير تعريفية بعدما نجحت "الجات" في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية إن هذه النزعة الحمائية كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية، وذلك منذ منتصف السبعينات، يرجع هذا التوجه المتنامي نحو النزعة الحمائية من قبل الدول إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية.

2) معدل التبادل: عرفت معدلات التبادل الدولي تدهورا لا يصب في مصلحة الدول النامية، ويرجع سبب ذلك في الأساس إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة إلى أسواق الدول النامية إلى الارتفاع الشديد، في حين من الجهة المقابلة اتجاه أسعار السلع الأولوية باستثناء البترول إلى الانخفاض، ويرجع هذا التدني في أسعار المواد الأولية الخام غلى تراخي الطلب العالمي عليها كنتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول المتقدمة، وهو ما ساعدها على الاقتصاد في الموارد الأولية المستوردة والتي تستخدم لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

3) **الدين الخارجي:** إن الإختلالات الحاصلة في موازين المدفوعات وعجزها في الكثير من الأحيان، جعل العديد من الدول التي تعاني من مثل هذه المشاكل تحاول اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، وهو ما سبب لها

[1] حمشة عبد الحميد، المرجع السابق، ص 58.

[2] بن ساحة مصطفى، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على نمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تخصص تجارة دولية، 2011، ص ص 72_ 73.

عجزا في الحساب الجاري، وقد تعمق هذا العجز كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على هذه القروض، مما تسبب في مشاكل مالية للدول ذات العجز من الدول النامية وبدرجة أكبر الدول الغير النفطية منها.

أما هذه الأزمات الخانقة والعجز الجاري في ميزان المدفوعات وعجزها في الكثير من الأحيان، جعل العديد من الدول التي تعاني من مثل هذه المشاكل أن تبحث لها عن مصدر آخر لمجابهة العجز الخارجي الذي تسجله بديلا عن القروض الخارجية، وهنا يبرز اثر التصدير كأنهم مصدر لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات، ويعتمد هذا المصدر بالأساس على تطوير القدرة التصديرية والاهتمام أكثر بإستراتيجيات التسويق الدولي[1].

المطلب الثالث: آليات تنمية الصادرات

هناك عدة آليات يمكن أن تسهم في تنمية الصادرات نجمالها في ما يلي:

1) سياسة الدعم والإعانات: بالرغم من البعد الأساسي والهام الذي لعبته سياسات دعم الصادرات في تنمية صادرات العديد من الدول في الماضي إلا أن استخدامها بدأ يتقلص تدريجيا نتيجة الجهود العالمية لتحرير التجارة الخارجية وانضمام كثير من الدول إلى منظمة التجارة العالمية

2) السياسات الجمركية: هناك العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي تستخدم لتسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية أشهرها:

- نظام الدروباك: وهو نظام رد الرسوم الجمركية عن مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير.
- نظام السماح المؤقت: أو الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
- نظام الإيداع: ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة

3) السياسات التوجيهية: تتمثل في الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات.

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد 1، جامعة ورقلة، 2002، ص 6.

4) التمويل والائتمان والتأمين للصادرات : إن العملية التصديرية ذات طبيعة خاصة في إستخدام أنشطة الائتمان، ولذا يجب توفير التمويل والائتمان المناسب كأحد الشروط الأساسية لنجاح التوجه التصديري للخارج، وقد يقدم الائتمان بالعملة المحلية أو الأجنبية في الداخل والخارج[1].

5) خدمات النقل ودورها في تنمية الصادرات: يتعين على شبكات النقل بكافة فروعها تقديم خدماتها بأسعار تنافسية و مستويات جودة عالية حتى يمكن إيصال الصادرات للمستهلك الأجنبي في وقت مناسب .

6) الإحلال محل الواردات (التوجه نحو الداخل): يقصد بها قيام المجتمع بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج.

7) إستراتيجية تشجيع الصادرات: هي تلك السياسة التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات من أجل التصدير بنفس تشجيعها للإنتاج من أجل السوق المحلي إن لم يكن أكثر.

8) الجمع بين إحلال الواردات وتنمية الصادرات (الإستراتيجية المختلطة) : من الممكن الجمع بين إستراتيجيتين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات في آن، وساد هذا الرأي في بعض الدوائر الفكرية في الاتحاد السوفيتي (سابقا) وأوروبا الشرقية، ورأى أن مأزق التصنيع يرتكز على شعبتين:[2]

- إقامة فروع تصديرية للصناعات التحويلية ذات آثار عميقة على الاقتصاد الوطني، بما يؤدي إلى توسيع السوق المحلية.
- المضي في توسيع إحلال الواردات، بحيث يمكن أن يتطور في مرحلة ثانية إلى التصدير.

[1] دحو سليمان، **التسويق الدولي للمنتج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**، مرجع سبق ذكره ص ص 33_37.

[2] نفس المرجع ، ص ص 37_41.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل للإطار النظري والفكري للصادرات مبرزين الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية كمحرك لعملية النمو من خلال إعطاء مفهوم لها، وتطرقنا إلى النظريات المفسرة لها والتي كشفت أن التخصص في الإنتاج هي الأداة الفاعلة في تنمية الصادرات وما دام التصدير يمثل المكون الرئيسي للتبادل التجاري الدولي للتنمية الاقتصادية فإن تواجد الدولة في قطاع التجارة الخارجية أصبح مهم من خلال دورها في تفعيل سوق الصادرات، وقد ظهرت عدة سياسات تهتم بهذا الشأن وقد عرفت بالسياسة التجارية، فقد أشارت إلى الدور الرائد الذي تشغله الدولة في مجال ترقية الصادرات في ظل المنافسة وذلك عبر قناة السياسات التجارية المعتمدة على الدعم والحماية.

ونستخلص في النهاية أن للتجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لما تحققه من مكاسب ومنافع للدولة المنتهجة لها، ولذلك عملت الدول على وضع إجراءات وإستراتيجيات لتنمية الصادرات.

الفصل الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والبدائل المتاحة.

المبحث الأول : تطور الاقتصاد الجزائري وخصائصه.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لقيمة صادرات الجزائر.

المبحث الثالث :البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري

تمهيد

تعتبر الجزائر من الدول ذات الاقتصاد الريعي ، حيث تميزت الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد عليها وهو قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى فيها من جهة أخرى جعل من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة للتخفيف من هشاشة الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات ، وكذا محاولة تنويع صادراتها لتحقيق أكبر قدر من الإشباع الذاتي عن طريق الإنتاج المحلي والتوجه إلى استغلال بدائل اقتصادية أخرى وتتوفر الجزائر على العديد من البدائل لتي يمكن استغلالها من بينها الصناعة ، تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية القطاع السياحي كخيار أخير.

المبحث الأول : تطور الاقتصاد الجزائري وخصائصه.

بعد خروج المستعمر الفرنسي كان أول تحدي بالنسبة للحكومة الجزائرية هو بناء اقتصاد وطني قوي من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم في جميع المجالات ومنذ ذلك الوقت مر الاقتصاد الوطني بعدة مراحل سيتم التطرق إلى أهمها فيما يلي:

المطلب الأول :الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه (1962_1989) .

ويمكن تقسيم هذه الفترة بدورها إلى عدة مراحل:

1) **فترة الانتظار(1962_1989)** : كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي كثيرا من معالم التخلف، ومن أهم ما ميز هذه المرحلة [1]:

- سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني،إذ كان يستحوذ على قرابة **91%** من اليد العاملة.
- تدني مستوى المعيشة، من كل الجوانب الصحة، التعليم، السكن.....الخ.
- تأميم الأراضي الفلاحية سنة 19 وتطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي.
- أنشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات(سوناطراك).

2) **مخطط الثلاثي الأول (1967_1969)** : عرفت هذه المرحلة بمرحلة بداية التخطيط حيث تم الاعتماد على عملية التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية، وتعتبر فترة المخطط الثلاثي الأول أول خطوة للتخطيط الاقتصادي ومن أهم ما يميز هذه المرحلة:[2]

في سنة 1966 تم تأميم قطاع المناجم والبنوك، أما في سنة 1967 فقد أقبلت الجزائر على تأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات، إلى جانب هذا كان التحضير جاريا لتأميم كل المصادر والثروات الباطنية وهو ما تم بالفعل سنة 1961 ومن ابرز نتائج مخطط التنمية للثلاثي الأول، انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام وبداية الاعتماد على قطاع المحروقات وهذا أول انحراف في إستراتجية التنمية.

3) **المخطط الرباعي الأول (1970_1973)**: يعكس هذا المخطط طبيعة التوجه المعلن عنه ضمن الإستراتجية التنموية المحددة، حيث تميزت هذه المرحلة بتأميم المحروقات سنة 1971 وبدية التركيز على

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8، 2005، د ص.

[2] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واقع و آفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2011،ص ص9_8.

قطاع الصناعة وخاصة صناعة وسائل الإنتاج التي تحصلت على نسبة 31% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للصناعة، وهو ما يعكس أهمية الدور الموكل لها، مشكلة بذلك قطب النمو الذي ارتكزت عليه إستراتجية النمو خلال هذه المرحلة.[1]

4) المخطط الرباعي الثاني (1974_1977) : لقد تم خلال هذه المرحلة إعادة هيكلة القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية في شكل إصلاح زراعي عميق، حيث أن القطاع قد تحصل إجمالا على استثمارات بلغت نسبتها **11%** توزعت بين الزراعة **11%** والري **3%** وكانت موجهة خصوصا إلى تجهيز القطاع بصفة عامة وتدعيم البنية التحتية له، أما صناعة المحروقات فقد تزايدت نفقاته الاستثمارية ويرجع ذلك إلى الظروف الدولية وسوق الطاقة الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اختيار صناعة التمييع وهي صناعة طاقوية تتميز باستعمال كثافة رأسمالية عالية، الغرض من إنشائها هو التحكم في عملية تصدير الغاز الطبيعي المميع.[2]

5) المخطط الخماسي الأول(1980_1984) : لقد وضعت الجزائر مخططا خماسيا، يمتد من سنة 1980الى نهاية 1984، تضمن هذا المخطط توجيهات صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، وقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز على تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر في فترة ما بين 1967_1978 .[3]

6) المخطط الخماسي الثاني(1985_1989) : تعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات وأحرجها منذ الاستقلال، لما آلت إليه أوضاع البلاد من شح في السيولة وتراجع في النمو وارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي وهذا نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986إلى حدود **11** دولار للبرميل، كما تلازم هذا مع الانخفاض المعتبر في قيمة الدولار، وبالتالي سقوط حر لإيرادات الصادرات المتأتية من المحروقات حيث تم تسجيل تراجع مضطرد بين عامي 1985و 1986 بنسبة 47% ثم 41% على التوالي مقارنة بسنة 1985 فما كان من رئيس الجمهورية إلا الإعلان عن إصلاحات عاجلة وعميقة في أكتوبر من سنة 1988تمس بالدرجة الأولى دستور 1978.

[1] سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962_1989،1990_2005)**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2013، ص 152.

[2] نفس المرجع، ص 155.

[3] نفس المرجع ، ص ص 181_182.

الشكل رقم (03_01): أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه :

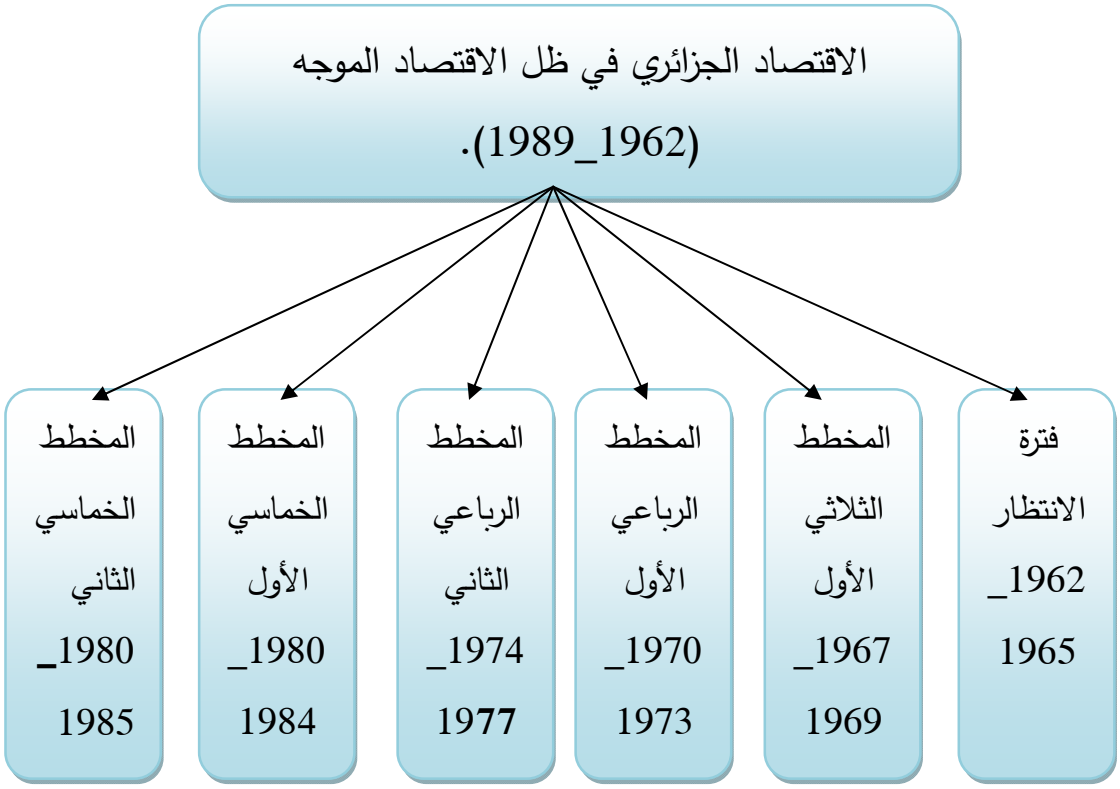

المصدر : من إعداد الطالبات بالإعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني : الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق من 1990 إلى يومنا هذا.

بعد سنة 1989 انتقل العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، حيث أصبح النظام الرأسمالي هو النظام السائد في أغلب الدول ومن بينها الجزائر، و التي تحولت بدورها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ومنذ ذلك الوقت شهد الوسط الاقتصادي والسياسي الجزائري عدة تغيرات وتطورات من بينها:

1) صدور قانون النقد والقرض: يعتبر القانون رقم 90_10 الصادر في 14 أفريل 1991 نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه.[1]

2) إعادة جدولة الديون: قررت الجزائر التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي وذلك من أجل فك الخناق على الديون الخارجية ومحاربة الركود الاقتصادي. وقد تم التوقيع على مرحلتين الأولى

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة على التجربة الجزائرية**، ديوان ،المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط 07،2010،ص 196.

تمثلت في الاتفاقية المعروفة " بستاند باي " في أفريل 1994 والتي امتدت إلى مارس 1995 والثانية تعرف باتفاقية تسهيل التمويل الموسع في أفريل 1995والتي امتدت إلى ماي 1998.[1]

3) برنامج التعديل الهيكلي (1995_1998) : يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10.5%، تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال1994_1995 التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات،وضع إطار تشريعي للخوصصة ، يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.[2]

4) البرامج التنموية: بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الانتعاش في إطار برامج الجيل الأول عملت الجزائر على وضع برامج تنموية. هذه البرامج تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار 10 سنوات من الأزمة، والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة وتتمثل هذه البرامج في:[3]

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001_2004)** : يهدف هذا البرنامج على المدى القصير والمتوسط إلى مكافحة الفقر أولا، وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي ثالثا ، هذا البرنامج يمتد على ثلاثة سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دينار. يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني حيث يعتمد هذا الدعم خصوصا على رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي، دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، خاصة المؤسسات المحلية.
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005_2009)** :خلال هذه الفترة تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي " الجنوب " و " الهضاب العليا " بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين (السكن والتعليم، الصحة) يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو

[1] عبد المجيد بوزيدي ، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية**، موقع/ للنشر، 1999،ص 28.

[2] زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية–دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 2011،ص 92.

[3] المرجع السابق ، ص93.

الاقتصاديPCSC البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثالث، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج الجنوب، برنامج الهضاب العليا ، خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج.

- **برنامج التنمية الخماسي (2010_2014)** : يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك. يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين2010_2014 من النفقات 21.214 مليار دينار وهو يشمل شقين اثنين هما:
  - استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.7 مليار دينار جزائري.
  - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري .
- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015_2019)** :

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة وقد شرع في تنفيذه مطمع سنة 2015، من خلال فتح حساب رقم 143_302 و الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو (2015_2019) وقد خصصت له ميزانية إجمالية قدرها 262 مليار دولار ر وفق معدل سنوي قدره 52.4 مليار دولار ، بينما بلغت ميزانيتي 2015 و 2016 على التوالي: 4079.6 مليار دج و 1894.2 مليار دج.[1]

وتشمل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج ما يلي[2] :

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية المحققة، من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية .
- تحقيق معدل نمو قوي في الناتج المحلي الخام ، وفق معدل سنوي قدره 7% بحلول سنة 2019.
- إعطاء أهمية أكبر للتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات.

على ارض الواقع، أدى انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 واستمراره خلال السنتين المواليتين إلى تراجع كبير مداخل الدولة ذلك أن عائدات النفط تشكل 95% من إجمالي الصادرات، ولأجل تدارك هذا الوضع بادرت السلطات إلى تبني عدة إجراءات بهدف ترشيد النفقات العامة و عليه تم إقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، مع غلق جميع صناديق التخصيص التي

[1] المرسوم التنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 27 يوليو سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية، عدد 41، الصادرة في 29 يوليو 2015.

[2] زكرياء مسعودي ، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001_2016** ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،جامعة ورقلة ، العدد 6 ، 2017، ص 221.

وجدت قصد تسيير و تأطير مشاريع الاستثمارات العمومية وجعلها ضمن صندوق واحد، كما تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق بعد باستثناء تلك التي تعد ذات أولوية وأهمية، وعليه تم . فتح حساب تخصيص جديد بعنوان برنامج الاستثمارات العمومية تحت رقم 145 – 302 و المتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج والذي يعطي صورة على انخفاض ميزانية البرنامج للفترة المتبقية (2017_2019) وهو ما سيكون له تأثير لا محالة عمى تحقيق أهداف البرنامج و لاسيما النمو والتشغيل في نهاية المدة.[1]

الشكل رقم (03_02) :الجزائر في ظل اقتصاد السوق (1990_إلى يومنا هذا).

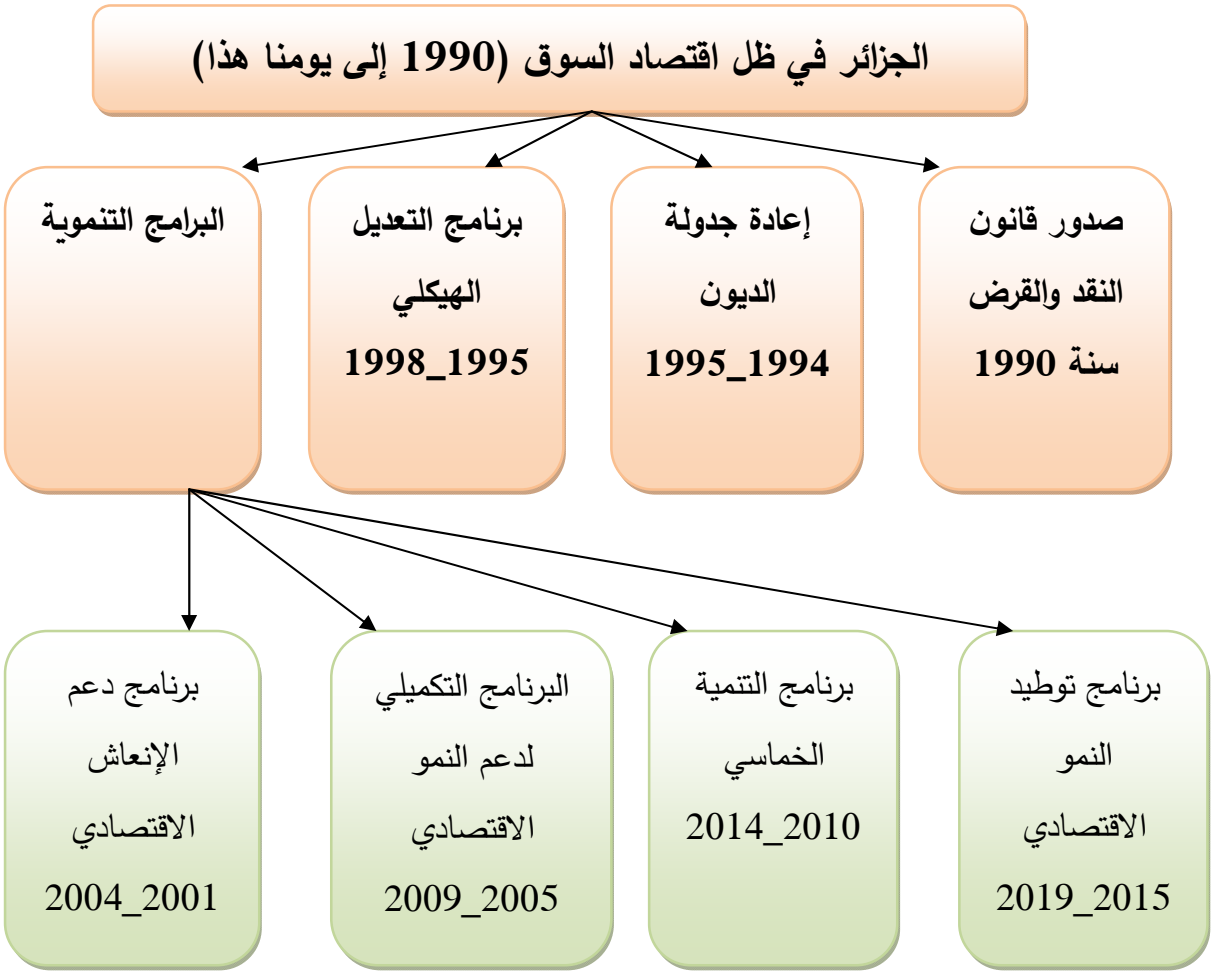

المصدر : من إعداد الطالبات بالإعتماد على المعطيات السابقة .

[1] المرجع السابق ،ص ص 1221، 122.

من خلال الجدول التالي سنستعرض أهم مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2018.

الشكل رقم (03_01) : أهم مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2010_2019 .

المؤشر السنة	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	ميزان المدفوعات (مليار دولار)	معدل التضخم (%)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار
2010	11991.6	15.58	3.91	74.40441
2011	14526.2	20.14	4.52	72.8537
2012	16208.7	12.06	8.89	77.5519
2013	16650.2	0.13	3.26	79.3809
2014	17242.5	-5.88	2.92	80.5606
2015	16712.7	-27.54	4.78	100.4641
2016	17514.6	-26.03	6.39	109.4654
2017	18876.2	-21.76	5.59	110.9610
2018	20259.0	-15.82	4.27	116.6196
2019	20284.2	-16.93	1.9500	119.3606

المصدر :من إعداد الطالبات بالإعتماد على : www.bank-of-algeria.dz

المطلب الثالث : خصائص الاقتصاد الجزائري .

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية، وعلى الرغم من ذلك فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى : [1]

1) **اقتصاد مديونية:** يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية، حيث ترتكز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير أزمة المديونية وإدارتها، التي ما تزال تشكل قيدا وتؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة.
2) **اقتصاد ريعي:** إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، وهذا على حساب إستراتيجية التصنيع. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات المتحققة في الأسواق الدولية. ومن مميزات الاقتصاد الجزائري، صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (أقل من 10% من الناتج الداخلي الخام)، أما ما يعادل 80% فيسيطر عليها القطاع الخاص.
3) **اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:** إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، و تعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فقد ازدادت شبكات السوق الموازي و تنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته. إن هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية كما زعزع عنصر الثقة فيها.
4) **الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:** يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، إذ يعتمد أساسا على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عائدات الصادرات الجزائرية، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة و للتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الأمريكي. فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، إذ يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، واليابان.
5) **الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات:** تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها و بضرورتها للحياة البشرية و للآلة الإنتاجية. إن هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، وتمتاز أيضا بالتركيز

[1] عبد الجليل هجيرة ،**العوامل المؤثرة في الاقتصاد الجزائري**،أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مدرسة الدكتوراه :التسيير الدولي للمؤسسات ،تخصص مالية دولية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2017،ص ص75_85.

المكاني العالي، ذلك أننا نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي، ففي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64,5% وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقيمة في معظمها بالعملة الأوروبية.

المبحث الثاني : التطور التاريخي لقيمة صادرات الجزائر.

من أجل دراسة تطور صادرات الجزائر منذ السبعينيات إلى الوقت الحالي قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث خصصنا كل مطلب لمرحلة من هذه المراحل كالتالي :

المطلب الأول : تطور قيمة صادرات الجزائر في الفترة من 1970_1989.

يمكن توضيح تطور صادرات الجزائر خلال هذه الفترة بالاعتماد على البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (03_02): تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 1970_1989.

الوحدة : (مليون دج)

الصادرات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات	
السنة	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1970	3456	69.49	1517	30.50	4973	100
1971	3150	75	1050	25	4200	100
1972	4816	82.26	1038	17.73	5854	100
1973	6206	81.43	1415	18.56	7621	100
1974	18261	93.19	1333	6.80	19594	100
1975	17273	93.05	1290	6.94	18563	100
1976	21091	95.09	1089	4.90	22180	100
1977	23445	96.04	965	3.95	24410	100
1978	23274	96.06	954	3.90	24228	100
1979	35854	97.56	895	2.43	36749	100
1980	51715	98.22	933	1.77	52648	100
1981	61677	98.14	1166	1.85	62843	100

100	60428	1.79	1087	98.20	59341	1982
100	60718	1.47	894	98.52	59824	1983
100	63758	2.29	1461	97.70	62297	1984
100	64564	1.95	1265	98.04	63299	1985
100	35110	3.15	1107	96.84	34003	1986
100	41736	2.48	1036	97.51	40700	1987
100	44421	3.34	1487	96.65	42934	1988
100	70937	2.83	2010	97.16	68927	1989

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات.

من الجدول أعلاه نلاحظ هيمنة الصادرات من قطاع المحروقات في الفترة من 1790 إلى غاية 1989 على هيكل الصادرات ،.وهذا ما يوضحه لنا الشكل التالي :

الشكل رقم (03_03): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970_1989

الوحدة :(مليون دج)

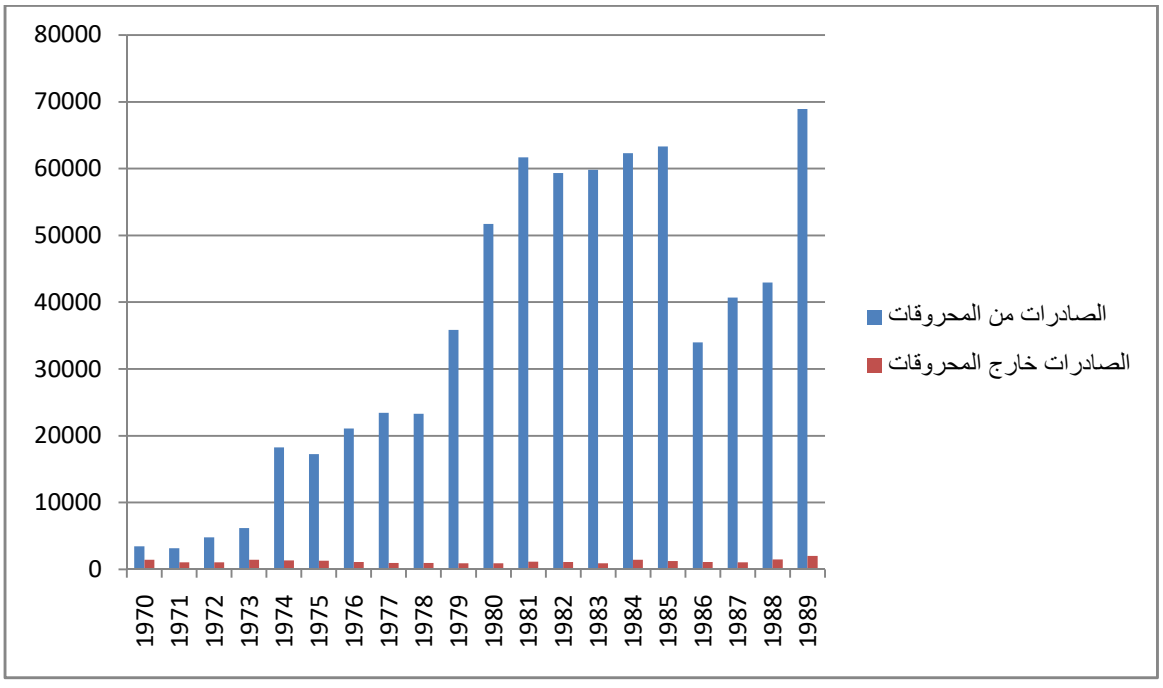

المصدر : من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول رقم (03_02).

من تحليل الجدول رقم (03_02) والشكل أعلاه يتضح لنا أن هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970_1989 كان يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات حيث سجلت سنة 1983 أعلى قيمة لها من إجمالي الصادرات في تلك الفترة حيث بلغت 59824 مليون دينار جزائري وذلك بنسبة 98.52% ، وهذه النسبة تؤكد التركيز الشديد في هيكل الصادرات السلعية وهيمنة قطاع المحروقات عليها، نلاحظ أيضا الانخفاض الكبير في صادرات المحروقات في السنوات الأخيرة وذلك بسبب أزمة 1986 ،حيث سجلت سنة ،بينما سجلت أدنى قيمة لها سنة 1970 وهي 3456 مليون دينار جزائري بنسبة 69.49%، كما نلاحظ ارتفاع المتزايد لنسبة الصادرات من المحروقات بداية من سنة 1979 وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة لترتفع تلك الفترة ، وفي مقابل ذلك فإن نسبة الصادرات خارج لمحروقات لم تتجاوز 3 % وهو ما يبين بشكل واضح الخلل الموجود في هيكل الصادرات السلعية للجزائر وضعف القطاعات الأخرى مقابل قطاع المحروقات .

المطلب الثاني : تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 1990_2010 .

يمكن توضيح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2010 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(03_03) : تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 1990_2010.

الوحدة : (مليون دولار أمريكي)

الصادرات السنة	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1990	10865	96.11	439	3.88	11304	100
1991	11726	96.90	375	3.10	12101	100
1992	10388	95.85	449	4.14	10837	100

100	10091	4.74	479	95.25	9612	1993
100	8340	3.44	287	96.55	8053	1994
100	10240	4.97	509	95.02	9731	1995
100	13375	5.58	881	93.41	12494	1996
100	13889	3.67	511	96.32	13378	1997
100	10213	3.50	358	96.49	9855	1998
100	12522	3.49	438	96.50	12084	1999
100	22031	2.72	612	97.22	21419	2000
100	19132	3.38	684	96.60	18484	2001
100	18825	3.90	734	96.10	18091	2002
100	24612	2.73	673	97.26	23939	2003
100	32083	2.43	781	97.56	31302	2004
100	46001	1.97	907	98.02	45094	2005
100	54614	2.12	1158	97.87	53456	2006
100	60163	2.21	1332	97.59	58831	2007
100	79289	2.40	1907	97.59	77391	2008
100	45194	2.35	1066	97.64	44128	2009
100	57053	2.85	1619	96.48	55046	2010

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات .

يتضح لنا من الجدول أعلاه إستمرار هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 1990_2010 وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم(03_04) : تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة من 1990_2010.

الوحدة :(مليون دولار أمريكي)

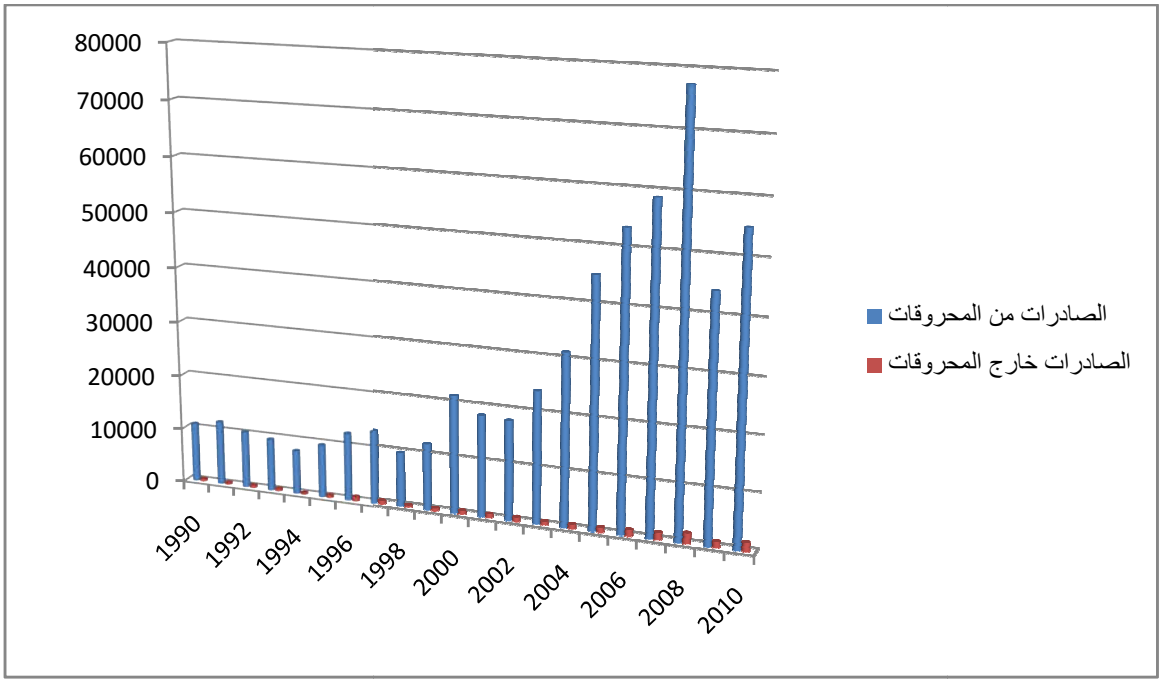

المصدر : من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول رقم (03_03) .

من تحليل الشكل أعلاه والجدول رقم (03_03) يتضح لنا أن هيمنة المحروقات على الصادرات الجزائرية مستمر و لم يتراجع مقارنة مع السنوات الماضية كما حافظت صادرات المحروقات على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات ، حيث بلغ متوسط مساهمة قطاع المحروقات في هيكل الصادرات خلال هذه الفترة 97 % وهي نسبة تؤكد على التركيز الشديد في هيكل الصادرات السلعية وهيمن النفط عليها ، حيث سجلت أعلى نسبة لها في هذه الفترة سنة 2005 بقيمة 45094 مليون دولار ونسبة 98.02% ، كما نلاحظ تزايد مستمر في حصيلة الصادرات النفطية في السنوات الأخيرة ، وذلك راجع لارتفاع أسعار النفط وتزايد الطلب عليه في الأسواق العالمية، الذي إنعكاس بشكل واضح على تطور حجم و قيمة الصادرات الإجمالية.

وفي المقابل نجد أن الصادرات خارج المحروقات قدرت نسبتها من إجمال الصادرات بحوالي 3% في المتوسط خلال نفس الفترة ، وهي نسبة جد منخفضة والتي تعكس الخلل في هيكل الصادرات السلعية، حيث سجلت في السنوات الأخيرة ارتفاع طفيف في قيمتها بداية من سنة 2006 ، لكن ذلك الارتفاع لم يساعد على رفع نسبة مساهمتها في قيمة إجمالي الصادرات حيث لم تتجاوز نسبتها 2% على مر الخمسة سنوات الأخيرة، ومنه نستنتج أن الجزائر لازالت تعاني من ضآلة نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات .

المطلب الثالث : تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 2011 _2020.

سنحاول من خلال الجدول التالي دراسة تغير صادرات الجزائر خلال العقد الأخير ومعرفة مدى تطورها عما رأيناه المراحل السابقة :

الجدول رقم (03_04) : تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 2011_2020.

الوحدة :(مليون دولار أمريكي)

الصادرات / السنة	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2011	71427	97.14	2062	2.80	73489	100
2012	69804	97.13	2062	2.86	71866	100
2013	64799	97.19	2175	2.80	66974	100
2014	60304	95.89	2582	4.10	62886	100
2015	32724	94.48	1969	5.67	34693	100
2016	27102	93.18	1981	6.81	29083	100
2017	32860	94.29	1988	5.70	34848	100
2018	38870	93.00	2925	7.00	41795	100
2019	33240	92.80	2580	7.20	35820	100
2020	21740	90.59	2260	9.41	24000	100

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات لم تتغير، وفي مقابل ذلك كانت صادرات المحروقات صاحبة حصة الأسد من إجمالي الصادرات كما هو الحال منذ السبعينيات ، وهو ما سنوضحه في الشكل التالي :

الشكل رقم (03_05) : تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 2011_2020.

الوحدة :(مليون دولار أمريكي)

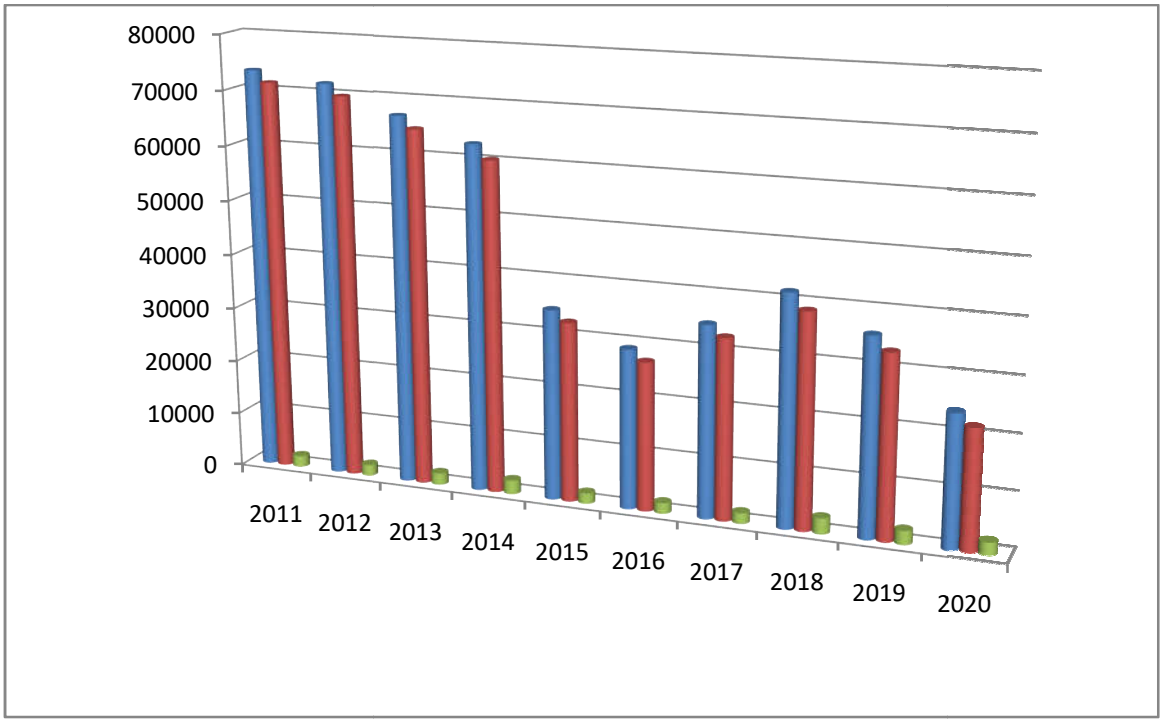

المصدر : من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول رقم (03_04).

من تحليل الجدول رقم (03_04) والشكل أعلاه نلاحظ أن صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة 2011_2020 تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات كالعادة حيث سجلت سنة 2013 أعلى قيمة لها ب 64799 مليون دولار أمريكي وبنسبة 97.19% ، وكما نلاحظ أيضا أن تلك النسبة بدأت بالانخفاض ابتداءا من سنة2015 وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب أزمة 2014 ، وفي مقابل ذلك نلاحظ قيمة الصادرات خارج المحروقات تزايدت في السنوات الأخير حيث بلغت أقصى قيمة لها 2260 مليون دولار أمريكي سنة 2020 بنسبة 9.41 % ويرجع هذا الارتفاع إلى تأثير الأزمة الراهنة أزمة فيروس كرونا على الصادرات الدولية بما فيها صادرات الجزائر خارج المحروقات كما هو موضح في الجدول أعلاه .

على الرغم من الارتفاع الطفيف لنسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات في السنوات الأخيرة إلى أن ذلك لم يكن كافي لمقاربة النسبة مع الصادرات من المحروقات ، وبذلك يبقى قطاع المحروقات هو المهيمن على النسبة الأكبر ما يدل على أن الجزائر و لحد الآن وطيلة الخمسين سنة الماضية لم تستطع الرفع من نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات أو حتى التقليل من نسبة التبعية للمحروقات .

المبحث الثالث : البدائل المتاحة لتنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات.

البدائل المتاحة لتنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات متعددة ، وقد ركزنا في هذه الدراسة على ثلاثة محاور مهمة هي القطاع الصناعي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة و القطاع السياحي ، وهذه المجالات من شأنها تحقيق التنويع في الاقتصاد الجزائري والمساهمة بعوائد جد معتبرة في حالة انتعاشها وتطورها .

المطلب الأول : تفعيل القطاع الصناعي

إن القطاع الصناعي هو ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ومن أجل تشخيص القطاع الصناعي في الجزائر لا بد من التطرق إلى العناصر التالية :

1) واقع القطاع الصناعي في الجزائر ومميزاته :

يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية و الكيميائية، و صناعة البلاستيك و الزجاج و الألمنيوم و المشروبات و صناعات معدنية أخرى، وكلها عبارة عن صناعات خفيفة، و تعتمد الجزائر على الإستراد من الخارج حيث لا تتعدى نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات 4 % من مجموع الصادرات .و يرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الكرتونية و الكهربائية و الميكانيكية و البلاستيك و المطاط، أما القطاع الخاص فهو يرتكز على الصناعات الغذائية و صناعة النسيج و الألبسة الجاهزة، و تمثل المحروقات أساس الصادرات ، والمنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا و تعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية. و إجمالا تعاني الصناعات التحويلية من التراجع المستمر منذ بداية الثمانينات، وهو ما يظهر من خلال نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي و التي لم تتجاوز 15 %خلال منتصف عقد الثمانينات لتخفض إلى 6 % في سنة 2000 ، ثم 5 % في سنة 2010لتصل إلى 4 % فقط في سنة 2014 .الأمر الذي يدل على مساهمتها الضعيفة في الناتج، وهذا التراجع في النسبة من سنة إلى أخرى يرجع إلى ضعف الاستثمارات في هذه الصناعة وتقادم التجهيزات[1] . ومن هنا يتضح أن الصناعة الإستخراجية تهيمن على النسبة الأكبر من الصناعة في الجزائر، وهو توجه يخالف تماما توجه الدول الصناعية المتقدمة.

[1] سلامة وفاء ،ولهة وردة ، **واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره** ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد13،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر ،2018،ص ص 144_146.

ومما لا شك فيه أن القطاع الصناعي في الجزائر بعيد كل البعد عن مستوى الدول الصناعية المتقدمة و يحتاج إلى تطوير واهتمام كبير للنهوض به ، ويمكن تلخيص أهم مميزاته في النقاط التالية : [1]

- قدرات إنتاجية عالية غير مستغلة بشكل كبير، نظير عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال .
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية راجع لعدم تماشي المؤسسات الصناعية للقواعد التنافسية في السوق.
- ضعف نوعية المنتجات الصناعية وهذا بسبب مساهمة التكنولوجيا المستوردة بشكل خاص في ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص تنوع الصادرات.
- عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتجات وبتحقيق جودة الأداء.
- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

2) التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2010_2019 (القطاع العام الوطني).

يمكن مؤشر الإنتاج الصناعي من معرفة وضعية القطاع الصناعي ومعرفة مدى تطوره خلال فترة معينة ، و الجدول التالي يوضح التطور السنوي لهذا المؤشر خلال الفترة المحددة .

الجدول رقم (03_05) التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2010_2019.

القاعدة : 100: 1989

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الطاقة	309.8	335.1	366.5	383.8	414.4	442.9	453.7	485.8	487.9	520.4
هيدروكاربونات	136.3	131.4	123.3	120.0	131.5	127.5	127.9	127.5	122.9	122.4
المناجم والمحاجر	135.1	122.3	114.4	122.3	130.4	135.2	131.0	118.2	112.6	108.4

[1] عشاش عبد الحليم، حسام الدين عبد الحفيظ ، **واقع وتحديات قطاع الصناعة في الجزائر، المؤتمر الدولي لإستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر**، جامعة محمد لونيسي –البليدة 02 ،يومي 06-07 نوفمبر ،2018، ص04 .

ص.ح.ص.م.م.إ.ك*	53.3	51.3	56.1	59.2	53.4	50.4	48.7	45.6	41.9	48.7
مواد البناء والسيراميك والزجاج	148.3	140.5	139.2	138.6	138.6	144.2	152.0	160.6	158.0	140.0
ص. الكيميائية والمطاط	63.0	59.5	60.4	59.0	56.7	52.0	55.0	50.2	54.4	52.2
الصناعات الغذائية	26.3	35.9	36.6	37.1	41.3	43.4	45.6	49.4	51.5	54.1
ص. الملابس والمنسوجات	16.4	13.3	9.8	9.0	8.8	10.2	10.6	10.8	10.1	10.0
ص. الجلود والأحذية	6.2	5.6	5.9	5.9	6.7	6.1	5.6	5.2	5.9	6.8
ص.الورقية و الخشب والفلين	18.8	16.4	15.4	15.4	14.3	13.5	18.1	20.2	20.0	17.1
صناعات متنوعة	8.1	8.5	8.5	8.5	8.4	8.8	7.5	6.0	9.3	14.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

*ص= صناعة .

* ص.ح.ص.م.م.إ.ك =صناعة الحديد والصلب المعدنية والميكانيكية و الإلكترونية والكهربائية.

من خلال الجدول يتبين لنا بأن النشاطات التي سجلت مؤشر مرتفع هي نشاطات الصناعات الإستخراجية نلاحظ أن مجال الطاقة سجل ارتفاع مستمر في قيمة المؤشر حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2019 قدرت ب 520.4 ، أما مجال الهيدروكاربونات و المناجم والمحاجر فقد شهد انخفاض طفيف بداية من سنة 2016 ، في مقابل ذلك نلاحظ أن قيم المؤشر منخفضة في الصناعات المتبقية وهي الصناعات التحويلية على الرغم من أنها سجلت معدلات نمو طفيفة مقارنة مع الصناعات الإستخراجية وهذا ما يدل على أن قطاع الصناعة في الجزائر معتمد برجة كبيرة على الصناعات الإستخراجية الأمر الذي بدوره يؤدي إلى تخلف القطاع الصناعي وعدم تحقيقه لعوائد معتبرة .

3) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام وسبل ترقيته :

سنحاول من خلال الجدول التالي عرض صورة أوضح لتطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي خلال العقد الأخير، وذلك كالتالي :

الجدول رقم(03_06) :مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2011_2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة ٪	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.5	5.6	5.5	5.6	5.9

المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات بنك الجزائر للسنوات المعنية.

بعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في حدود 18 ٪ سنوات السبعينيات نلاحظ ومن خلال الجدول السابق تذبذب تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة ،حيث سجلت هذه النسبة أدنى قيمة لها سنة 2012 بنسبة 4.5 ٪ ، و سجلت ارتفاع مستمر بنسب صغيرة لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2019 بنسبة 5.9٪، ويعود سبب هذا التذبذب وضعف هذه النسب إلى تقلص عدد المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة بما فيها الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة كانت قد سطرت برنامجا للرفع من معدل هذه المساهمة إلى نسبة تتراوح بين 8 إلى 10 ٪ في سنة 2020.

و من أجل تطوير القطاع الصناعي والنهوض به وضعت الجزائر عدة استراتيجيات ، حيث يمكن تحديد بعض من أهم سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر فيما يلي : [1]

- تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية : وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمواد المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية.
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني و تأهيل الموارد البشرية و تنمية المهارات .
- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي و التركيز على صناعات معينة للتصدير.
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر .

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة،**استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، جملة العلوم الإنسانية،العدد الرابع، ديسمبر 2015 ، جامعة الجزائر ،ص ص 285-286.

- التكنولوجيا عنصر مهم لتطور الصناعة، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر.

المطلب الثاني : تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة الأجنبية .

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في تدفق رؤوس الأموال الذي من شانه الدفع بعجلة التنمية والمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني كما تساعد الشراكة الأجنبية على تشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية وذلك من خلال توفير الشروط والمناخ المناسب لجذب هذه الاستثمارات .

1) واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة الأجنبية في الجزائر : [1]

للشراكة أثار عديدة على جوانب مختلفة من بينها أثر اتفاق الشراكة على جاذبية الاستثمار ورؤوس الأموال الأجنبية، خاصة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كوسيلة تمويل دولية فعالة للدول النامية، وآلية لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها ، وعليه نصت الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على ضرورة خلق جو مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير المعلومات الضرورية ووضع إطار قانوني لتشجيع الاستثمارات وتقديم المساعدات التقنية الضرورية لترقية وضمان الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية.

انطلاقا من 2004 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا خارج قطاع الطاقة والمناجم ، وذلك بسبب خصخصة الشركات ، أما في سنة 2006- 2008 استفاد كل من قطاع البنوك والتأمينات، الصناعات الغذائية والسماد الكيميائي والبناء والأشغال العمومية من حصة الأسد في الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات حيث عرف هذا القطاع (المحروقات) تراجعا في هذه الفترة، شهدت رقما قياسيا وصل إلى 2761 مليون دولار أمريكي في 2009 وهو يمثل القمة التي لم تصل إليها الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الخارج، ودليل على عدم تأثرها بالأزمة المالية العالمية 2008 .

في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ألزم المشرع الجزائري في محتوى المادة 58 المتمم للأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار في المادة 4 مكرر 1 منه، على أن تخـضع الاستثمارات ةالأجنبية المتعلقة بالنشاطات الاقتـصادية لإنتاج السلع والخدمات قبل إنجازها إلى تصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بالإضافة إلى هذا، على المستثمرين الأجانب الراغبين في إنجاز مشاريع استثمارية في إقليم

[1] لصنوني حفيظة ، ميمون إيمان ، **الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة الأوروجزائرية في ظل انخفاض أسعار البترول** ،مجلة البناء الاقتصادي ،العدد 01، جامعة الجلفة ، 2018، ص ص 46_48.

الجزائر أن يتم ذلك عن طريق الشراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية نسبة 51 % للطرف الوطني و49 % للطرف الأجنبي.

وهو ما أدى على تراجع وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2009-2010 حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي بالشراكة 4 مشاريع سنة 2009، و 9 مشاريع سنة 2010 ، بالإضافة إلى التعديلات التي طرأت على التشريع الخاص بتحويل أرباح الشركات إلى الخارج، ويعود أيضا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي تسببت في الحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

أما فترة 2010 -2015 عرفت انخفاضا مستمرا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وهذا الانخفاض يعود إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقاته عالميا، كما حققت أقل نسبة من مجموع عدد المشاريع مقارنة بالدول العربية الأخرى نتيجة فشل في تحسين جاذبية الاستثمار ورداءة مناخ الأعمال حسب المؤشرات الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر . إلى أن حققت في 2015 تدفق سلبي بـ 587 مليون دولار رغم زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي بلغ 2.3 مليار دولار بنسبة زيادة 45% عن سنة 2014 ، وكانت أوروبا المساهم الأكبر بنسبة 81 ،كما يمكن إسقاط هذا التراجع إلى انخفاض أسعار البترول سنة 2014. إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في 2016 ارتفع بنسبة 385 %عن سنة 2015 رغم انخفاض أسعار البترول.

2)آليات تشجيع و ترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لجزائر

- **تطور الآليات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :**

- تطور النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر :تبنت الجزائر خلال فترة الستينات قانونين يتعلقان بالاستثمارات هما قانون الاستثمارات الصادر في 1963 وهو يعتبر أول نص أصدرته الجزائر يتعلق بالاستثمارات وكان هذا القانون موجها على رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا مقررا لضرورة الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية من اجل تطوير الاقتصاد الوطني وهذا من خلال تقديم جملة من الضمانات ، بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا هو قانون الاستثمارات الصادر في 1966 لتحديد دور الرأسمال في التنمية الاقتصادية ومكانته وأشكاله، والضمانات الخاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين ويختلف هذا القانون جذريا عن سابقه وذلك من خلال المبادئ التي وضعها قانون 1966.[1]

[1] راجع أمر رقم 66_284 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام1366 ، الموافق ل 1966/09/15 المتضمن قانون الاستثمارات ، ص 120.

- منح الامتيازات والضمانات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل الضمانات في المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية، حق تحويل الأموال و الأرباح الصافية والعائدات ، البراءة ، المساحة ، التقنية أو المنابع الخاصة بالقروض المستدانة في الخارج ، أما الامتيازات الجبائية تتمثل في الإعفاء العام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال ، يعوض الرسم العقاري خال 10 سنوات ، أو الرسم على الأرباح الصناعية أو التجارية استثناء الرسوم الجمركية ، الرسم الفردي الإجمالي على الإنتاج المتوسط المرتبط بأموال التجهيز الضروري للمشروع مع استرجاع الرسم المتعلق بأثاث التجهيز الممنوح في الجزائر.[1]
- قانون ترقية الاستثمارات 93_12 وقانون الاستثمار 01_03 : يهدف قانون 93_12 إلى تحرير الاقتصاد الوطني، وذلك بإرسال قاعدة الاقتصاد السوق من اجل سياسة موالية للاستثمار ،أما فيما يخص قانون01_03 والمتعلق بتطوير الاستثمارات فلم يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية.[2]

➢ **الآليات الاقتصادية لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:**

- مبادئ وتدابير لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: من استقرائنا للاتفاقيات والاتفاقات الاستثمارية التي قد صادقت عليها الجزائر، يتبين لنا أن الحكومة وافقت على مبادئ وحوافز لتشجيع الاستثمار وعلى تدابير لحمايته، وهي إجراءات لتشجيع المستثمر الأجنبي بالقدوم للاستثمار في الجزائر.
- الحوافز والمزايا الضريبية: اتفقت الحكومة الجزائرية، في هذا الإطار، على منح هذه المزايا و الحوافز الضريبية في العديد من اتفاقاتها الدولية للاستثمار، فنصت اتفاقيتها مع جمهورية الصين الشعبية على أن "يشجع كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار في إقليمه و يقبل هذه الاستثمارات وفقا لقوانينه ونظمه عرض المشرع الجزائري، في قانون الاستثمار، على الراغبين الاستثمار في الجزائر مجموعة من المزايا، بالباب الثاني من هذا القانون. فنصت المادة 76 منه على النظام العام للمزايا الضريبية الموجه للمستثمر[3].

[1] راجع المواد 1_11_12 من الأمر 66_284 والمادة 14_6 أمر المرسوم 66_277 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام / 1366الموافق لـ15 /1966/09المتضمن قانون الاستثمارات.

[2] عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمار في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص ص 16_18.

[3] المادة 03 من اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وحكومة الصين الموقع ببكين في1996/20 ،المصادق عليه بالمرسوم الرئاسي رقم 02_392 المؤرخ في 2002/11/25 ،الجريدة الرسمية رقم 17 المؤرخة في 2002/11/22.

- المؤهلات الاقتصادية للجزائر المشجعة الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلدبها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا .تملك ثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان شباب يملكون كفاءات عالية .كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود والتي هي في حاجة إلى الاستثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلية ثم التصدير .وتملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي من البترول والغاز والمعادن المتنوعة.بالإضافة إلى كبر حجم السوق والبنية التحتية المتطورة نسبيا و المحيط التقني حيث تبلغ نسبة المتعلمين حوالي 70 %.

المطلب الثالث : الاستثمار في قطاع السياحة وإستراتيجيات تطويره.

تعد السياحة من القطاعات الأكثر أهمية و ديناميكية في جميع دول العالم ، فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة و امتصاص البطالة و ترقية مناطق كبيرة ، ولذلك ،فإن الاستثمار في هذا القطاع أصبح ضروريا و أساسيا كونه يؤدي دورا لا يستهان به في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد.

1) واقع القطاع السياحي في الجزائر :

من أجل الوصول إلى دراسة معمقة حول قطاع السياحة في الجزائر علينا تحديد واقع هذا القطاع والذي يظهر من خلال التحليل للمعطيات القطاعية الكلية والتي سنتطرق إلها على النحو التالي :

- **مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي :**

الجدول التالي يبين تطور مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2010_2019

الجدول رقم (03_07) :مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010_2019.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة %	1.0	0.9	0.9	1.1	1.1	1.3	1.4	1.6	1.7	1.8

المصدر من إعداد الطالبات اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2019.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة ولم تتجاوز 2 % خلال الفترة 2010_2019 ، وهذا ما يدل على أداء السياحة الضعيف في الاقتصاد الوطني ، ويعود سبب هذا الضعف إلى عدم الاهتمام الكافي من طرف الدولة بقطاع السياحة، لأن نفقات هذا القطاع تتغطي من خلال إيرادات قطاع المحروقات باعتبارها مورد أساسي للبلاد ، ولكن رغم ذلك يتبين أن نسب المساهمة ترتفع من سنة إلى أخرى ابتداء من سنة 2013 على الرغم من أن هذا الارتفاع كان بنسب صغيرة.

- **مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات:**

تمثل السياحة جزء من المعاملات غير المنظورة، بحيث تدمج الإيرادات والنفقات المتعلقة بهذا القطاع كعنصر من ميزان المدفوعات، والذي تسعى كل دولة إلى تحقيق حالة ايجابية له وذلك من خلال تشجيع تصدير السلع والخدمات السياحية كصادرات غير منظورة، من شانها أن تزيد من الموارد السياحية والتي بدورها تنعش التجارة الدولية وتوسع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج سواء على شكل زيادة الواردات أو عن طريق القدرة على سداد المستحقات غير المنظورة، ويتضح أثر السياحة على ميزان المدفوعات من خلال حساب الفرق بين إنفاق السياح الأجانب داخل الدولة و إنفاق السياح الوطنين بالخارج.[1]

يظهر على القطاع السياحي في الجزائر الارتفاع في النفقات السياحية مقارنة بالإيرادات على العموم ، وهذا راجع إلى كبر حجم النفقات التي تنفق من قبل السياح الجزائريين في الخارج، مقابل انخفاض إيرادات السياح الوافدين إلى الجزائر، حيث سجل الميزان السياحي سنة 2019 عجز يقدر ب335 مليون دولار ، في مقابل ذلك بلغت إيرادات قطاع السياحة سنة 2019 قيمة 165 مليون دولار، و بلغت النفقات 500 مليون دولار ، وهذا ما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات إما بزيادة عجزه أو التخفيض من الفائض الذي حققه، وهذا بسبب النقائص التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر والتي من أهمها افتقاده لسياسة إعلامية ترويجية يمكن من خلالها إيصال الصورة الحقيقية للمقومات والإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر.

- **مساهمة القطاع السياحي في توفير فرص العمل:**

إن حجم العمالة في القطاع السياحي متزايدة طوال الفترة 2011_2017 ، بحيث تمكن القطاع السياحي من توفير 360133 ألف منصب شغل مباشر في سنة 2017 ،بنسبة مساهمة 3.11%من إجمالي اليد العاملة، وهذا بفضل المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي في إطار المخططات السياحية التي تنتهجها

[1] مجذوب خيرة، **دراسة لمؤشرات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول تسويق الوجهة السياحية في الجزائر بين الإمكانيات والتحديات، جامعة عنابة ، يومي 07_08 أكتوبر 2016 ،ص1 .

الجزائر، إلا أن هذه المساهمة تبقى ضعيفة و تحتاج إلى المزيد من الجهود لترقية هذا القطاع ،ومن ثم استحداث مناصب شغل جديدة تتوافق والإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر .

حسب توقعات المجلة العالمية للسياحة والسفر WTTC فإنه بحلول سنة 2027 يتوقع أن تساهم السياحة والسفر في توفير 355000 فرصة عمل مباشرة[1].

2) السياسات والإستراتيجيات المقترحة للنهوض بالقطاع السياحي :

- إن تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات يجب مراعاتها، فأي خطة تنمية سياحية تتطلب تحديد المشاكل التي تعرقل تنمية الصناعة السياحية، ووضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ، بالإضافة إلى ضرورة[2]:

- دعم الدولة للقطاع السياحي وربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية في لمختلف القطاعات.
- نقل التقنيات الحديثة والمتطورة: تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام (التكنولوجيا الحديثة والمتطورة كلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها وخدماتها السياحية، وباستطاعة الاستثمارات الأجنبية فعل ذلك بشكل يقود القدرات الوطنية المستخدمة في هذا المجال.
- تثمين التراث الوطني: ينبغي أن تهدف السياسة المستقبلية المقترحة للنهوض بالسياحة إلى ضرورة تثمين واستغلال التراث الوطني من موارد طبيعية وثقافية وحضارية وتاريخية ألنها تشكل المكونات السياسية للمنتج السياحي الذي يبحث عنه السائح.
- .رفع مستوى نوعية الخدمات السياحية: يتعين على السياسة السياحية المقترحة أن تضع ضمن أهدافها ضرورة نوعية الخدمات والارتقاء بها.

- **إستراتيجية تطوير القطاع السياحي بالجزائر ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT20**

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030 هو ذلك الجزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNATلآفاق 2030، ويشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وقد تم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة SATET بالتعاون مع اللجنة الفرنسيةFrance-ODIT ، التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط، ويتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة

[1] World Travel & Tourism Council(2017), Algeria : Travel & Tourism Economic Impact, p01.

[2] يحيى سعيدي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس و الثلاثون ،الجزائر،2013، ص ص 98_100.

السياحية نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق(على المدى القصير2009 ،المدى المتوسط 2015 ،والمدى الطويل 2030) ،كما يحدد وسائل وشروط تحقيقها مع ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية وحماية البيئة، وهذا في إطار التنمية المستدامة على مستوى كامل التراب الوطني بالنسبة للعشرين سنة المقبلة .[1]

- **أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية3020 :**

جاء لتحقيق خمسة أهداف أساسية، وهدفه الأول هو ترقية القطاع السياحي ليكون محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي، من خلال جعل السياحة بديلا حقيقيا يحل محل المحروقات، كما يسعى المخطط لتحسين صورة الجزائر السياحية، بهدف تغيير التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليين حول السوق السياحية الجزائرية، كما يهدف إلى تحقيق انسجام القطاع السياحي مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، كما يراعي التوافق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة• تتمثل أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 في ما يلي : [2]

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي.
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية الخدمات.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر.
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة .
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري.

[1] آيت بارة مريم ، **صناعة السياحة في الجزائر، الواقع وآفاق النهوض في مطلع 2030** ،الملتقى الدولي الثاني حول تسويق الوجهة السياحية في الجزائر بين الإمكانيات والتحديات، جامعة عنابة ، يومي 07//08 أكتوبر، 2016ص ص 12-13 .

[2] وزارة التهيئة والإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب رقم01 :**تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**،جانفي2008 ،ص 24.

خلاصة :

أن الاعتماد على القطاعات الاقتصادية المنتجة من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي يسهم بشكل كبير في جعل النمو الاقتصادي نمو متوازن ، ومن جانب كونه يفعل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية كالصناعة ، الاستثمار الأجنبي المباشر وحتى السياحة ، إلا أن إستراتيجية الاقتصاد الجزائري ما تزال تعتمد على استنزاف المحروقات على حساب القطاعات الأخرى الأمر الذي جعل من مهمة التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر دخلها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي مع الاهتمام بالقطاع الصناعي ، الاستثمار الأجنبي وكذا القطاع السياحي كضرورة حتمية باعتبارهم بدائل إستراتيجية وذات أهمية في حالة ترقيتهم والنهوض بهم كقطاعات رئيسية مدرة للثروة .

خاتمة عامة

الخاتمة :

توجد العديد من التحديات التي تقف حائلا أمام الاقتصاديات الريعية للتخلص من تبعيتها المفرطة للمحروقات والحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على اقتصادياتها مستقبلا ، و على الرغم من انتهاج هذه الاقتصاديات سياسات مختلفة لتجنب آثار هذه التقلبات ، وعملها على إزالة وتخفيف كافة القيود المفروضة على الاستثمار في المشاريع التي من شأنها خدمة التنويع الاقتصادي وإنجازات العقود الماضية، إلا أن المحروقات مازالت تؤدي الدور المسيطر على اقتصادياتها و يقابله ضعف القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات والتي تعد وعاء أساسي لتوليد الإرادات ، وبهذا فإنه لا يزال أمام البلدان الريعية الكثير مما يلزم القيام به إذا أرادت تفعيل التنويع الاقتصادي وفك ارتباطها المفرط بقطاع المحروقات .

وقد تمكننا في نهاية دراستنا من استخلاص مجموعة من النتائج فيما يلي :

- ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية للمحروقات بالرغم من الإستراتيجيات التنموية التي اتبعتها الدولة ..
- أوضحت الإحصائيات التي تم الاعتماد عليها في تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال مستمرا في التبعية لقطاع المحروقات ولم يصل بعد لمستوى التنويع الاقتصادي .
- إن العمل على وضع سياسات تمكن من تنويع الاقتصاد الجزائري يمثل تحديا يجب رفعه للتخفيف من درجة التبعية والتغلب على آثار التغيرات في أسعار المحروقات على المستوى العالمي.
- مع أن الجزائر تمتلك الكثير من الإمكانيات وعوامل الجذب إلا أن تدفق الإستثمارات الأجنبية عرف تذبذبا كبيرا وهذا عائد إلى عدم ملائمة مناخ الأعمال وعدم استقرار قوانين الإستثمار في الجزائر خاصة مع إصدار قانون 49_51 % .
- إن التنويع الاقتصادي في الجزائر من الأهداف بعيدة المدى و ذلك لاستمرارها في الاعتماد على إرادات المحروقات كمورد أساسي للدخل الوطني .

دراسة صحة الفرضيات :

بعد دراسة هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه،توصلنا إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: التنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد .

الفرضية الثانية :يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تطوير هيكل الاقتصاد خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل وهذا ما يؤدي إلى التخلص من ظاهرة المرض الهولندي الذي تعاني منه أغلب الدول النفطية نتيجة

زيادة صادراتها النفطية وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية وانخفاض قدرتها على جلب إيرادات غير نفطية .

الفرضية الثالثة: لنجاح عملية التنويع الاقتصادي يقتضي توفر العديد من العوامل منها زيادة حجم الإستثمارات في القطاعات التنموية خارج المحروقات ،الإستثمار في مجال المشروعات الصناعية بالإضافة إلى تحقيق الشراكة بين الدول والقطاع الخاص في عملية التنمية،ومن هنا يعني تقليل الاعتماد على المحروقات وزيادة الإهتمام بالقطاعات الأخرى . وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضيات الثلاث.

التوصيات :

- حتمية إتباع إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي ، والابتعاد عن السياسات الظرفية والمؤقتة .
- يجب الوقوف على نقاط القوة والضعف ، الفرص والتهديدات التي تواجه القطاعات خارج المحروقات حتى يتسنى تنميتها .
- ضرورة توجه السياسات العامة للاستثمار نحو التغلب على تبعية الاقتصاد لموارد المحروقات ، وذلك من خلال تركيز الاستثمار في القطاعات التي تضمن تنويع القاعدة الإنتاجية.
- العمل على وضع خرائط بالفرص الاستثمارية للمجالات ذات الأهمية والتي تخدم التنويع ، وكذا فتح المجال أمام القطاع الخاص لاستثمار تلك الفرص وتحويلها إلى مشاريع تدر عوائد معتبرة.
- تنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري من خلال تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاع الصناعة وإقامة شراكة مع المؤسسات العالمية في إطار التكتلات العالمية والإقليمية والانفتاح على الأسواق العالمية لمجابهة المنافسة الخارجية .
- العمل على تحسين البيئة العامة والاستثمار المحلي والدولي وخاصة أن هناك منافسة دولية لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدعم النمو الاقتصادي وترفع مستويات التشغيل ،وذلك من خلال تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار .
- تنشيط مختلف الهيئات العاملة على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لتفعيل عملية تنميتها بشكل أكثر فعالية.

آفاق الدراسة :

من أجل تعميق الدراسة حول هذا الموضوع الواسع نقترح البعض من المواضيع التالية :

- بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط .
- إستراتيجيات تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- إستراتيجية التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1) أمال إسماعيل الجالوس ، **تطور مفهوم الميزة التنافسية وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة**، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2019.
2) أشرف أحمد العدلي ، **التجارة الدولية : التجارة الخارجية** ، الصادرات ، التعريفة الجمركية ، السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة ، مؤسسة رؤية ، ط 01، 2006.
3) إسماعيل أحمد الشاوي و آخرون ، **الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط 01، 1997.
4) إسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي** ، دار وائل للنشر ، ط 01، 2004.
5) بديع جميل قدو ، **التسوق الدولي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.
6) جمال جويدان الجمل ، **التجارة الخارجية** ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، ط01، 2012.
7) هاني حامد الضمور ، **التسويق الدولي** ، دار وائل للنشر، عمان، ط04، 2007.
8) وديع طوروس ، **الاقتصاد الكلي** ، المؤسسة الحديثة للكتب ، ط01، 2010.
9) حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة ، عمان ، ط01، 2002.
10)طارق فاروق الحصري ، **الاقتصاد الدولي** ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، ط01، 2010.
11) يوسف مسعوداوي ، **دراسات في التجارة الدولية** ، دار هومة ، الجزائر ، 2010.
12)كاظم عبادي الجاسم ، **جغرافية التجارة الدولية** ، دار الصفاء ، عمان ، ط01، 2015.
13)موسى مطر وآخرون ، **التجارة الخارجية** ، دار الصفاء عمان ، ، ط01، 2001.
14)موسى نوري شقيري وآخرون ، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة ، عمان ، ط01، 2012.
15)محمود الشيخ ، **التسويق الدولي** ، دار أسامة ، عمان ، ط01، 2008.
16)محمود حسين الوادي ، أحمد عارف العساف ، **الاقتصاد الكلي** ، دار المسيرة ، عمان ،ط2009،01.

17)محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة عمان ، ط2007،01.

18)محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤيا ، الإسكندرية ، ط01، 2008.

19)محمد دياب ، **التجارة الدولية في عصر العولمة** ، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط01 ، 2010.

20)محمد سيد عايب، **التجارة الدولية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية، 2001.

21)محمد صفوان قابل ، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2008.

22)محمد خميس الزوكة، **جغرافية التجارة الدولية** ، دار المعرفة الجامعية ،2004.

23)نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية** ، مكتبة المجمع العربي ، عمان ، ط2008،01.

24)نيفين حسين شمث،**التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2010.

25)عبد السلام أبو قحف، **التسويق الدولي** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007.

26)عبد الرحمان تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للواقع والآفاق** ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط02،الجزائر ،2011.

27)عطا الله علي الزبون ، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري ، عمان ،ط2000،01.

28)سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من اجل التنمية (1962،1989،1990)** ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، ط01،الجزائر ،2013.

29) فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2008.

30)فريد النجار ، **تسويق الصادرات العربية** ، دار قبا،القاهرة، 2002.

31)رشاد العصار ، **التجارة الخارجية** ، دار المسيرة ،عمان ،ط01، 2000.

32)شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة ، عمان ،ط01، 2012.

33)خلف حسين فليح ، **الاقتصاد الكلي** ، **جدار للكتاب العالمي**، عمان ،ط01، 2017.

المجلات :

1) الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوفحص، **التنويع الاقتصادي في الجزائر** ، دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990_2017، مجلة دفاتر اقتصادية ،الجزائر.

2) السعيد بريكة ، نور الهدى عمارة، **الاستثمار في العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 04،ديسمبر 2015،جامعة الجزائر.

3) بن قلة براهيم ، **واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط وآليات تفعيله**، مجلة أبعاد اقتصادية ، المجلد 01 /العدد08،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،2017.

4) جبار بوكثير، حميدة زرقوط ، **قراءة إستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، جامعة أم البواقي ، العدد07،2017 .

5) وصاف سعيدي ، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات** ، مجلة الباحث ، العدد 01، جامعة ورقلة ،2002.

6) زكريا مسعودي ، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري** ، دراسة للفترة 2001_2016، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد 06، 2017.

7) سلامة وفاء ، ولهة وردة ، واقع **القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 13،جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ،2018.

8) طويل أمال ، علاوي صفية ، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، العدد 02، جامعة الأغواط، 2020.

9) كربالي بغداد ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 08، 2005.

10) محمد مسعودي ، **إستراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب ونماذج رائدة** ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 02/العدد07، الجزائر ،2018.

11) مصطفى بودرامة ، الطيب قصاص ، **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر** ، مجلة رؤى اقتصادية العدد 12،جامعة الشهيد حميمد لخضر ،2017.

12) صاري إسماعيل ، **التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)**، مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد 05 /العدد02، الجزائر 2019.

13)صالح سمية ،محمد سكزرة سيد ، **قضية التنويع الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد47، الجزائر 2016.

14)فوزان عبد الرحمان الهيتي ، **التنويع الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي الواقع الراهن والإستراتيجية المطلوبة** ، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 24/العدد94، الإمارات العربية المتحدة .

15)لصنوني حفيظة ، ميمون إيمان ، **الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة الأوروجزائرية في ظل انخفاض أسعار البترول** ، مجلة البناء الاقتصادي، العدد01، جامعة الجلفة ،2018.

16) شارف نور الدين ، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسته لإحلال الواردات** ،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد06، 2016.

17)شليحي طاهر ، بن موفق زروق ، **المنظور الإستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية** ، مجلة الحقيقة المجلد 17/العدد04، جامعة الجلفة ،2019.

18)ضيف أحمد ، عزوز أحمد ، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 14/العدد19، جامعة البويرة ، 2008.

19)يوسف بومدين ، **سياسة الابتكار في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات** ،مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 02/العدد11، 2014.

20)يحيى سعيدي ، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد36، الجزائر ، 2013.

الرسائل الجامعية :

1) بن لطرش عطا الله ، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شاهدة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2017.

2) بن ساحة مصطفى ، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التجارة الدولية ،2011.

3) بورواين شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980_2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2018.

4) بوبريت ثنينة ، مخلوف صورية ، **دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري 2010_2018 دراسة حالة المقاولاتية ودورها في التنويع الاقتصادي ولاية بومرداس** ،

مذكرة ماستر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة ملود معمري ، تيزي وزو، 2019.

5) دحو سليمان ، **التسويق الدولي للمنتج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة بسكرة ،2016.

6) مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعاليات السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الدولي ، جامعة وهران 2012.

7) نوي نبيلة ، **أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة الجزائر** ،الإمارات العربية والنرويج ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ،2017.

8) عبد الجليل هجيرة ، **العوامل المؤثرة في الاقتصاد الجزائري** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ،2017.

9) صادق هادي ،**دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج2000_2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2014.

10)زوين إيمان ، **دور الجيل الثاني في الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التحليل و الاستشراف الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري قسنطينة ،2011.

11)حمشة عبد الحميد ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،2013.

12)خوخو إلهام وآخرون، **دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة حمى لخضر، الوادي ،2017.

الملتقيات و المؤتمرات :

1) آيت بارة مريم ، **صناعة السياحة في الجزائر** ،الواقع ,أفاق النهوض في مطلع 2030، الملتقى الدولي الثاني حول تسويق الوجهة السياحية في الجزائر بين الإمكانيات والتحديات ، جامعة عنابة ، 07_08 اكتوبر 2016.

2) مراد تهتان ، إسماعيل صاري ، **سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : متطلبات تحقيق الطابع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات ، البويرة ، 30 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر .

3) مجذوب خيرة ، **دراسة لمؤشرات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر** ، الملتقى الدولي الثاني حول تسويق الوجهة السياحية في الجزائر بين الإمكانيات والتحديات ، جامعة عنابة 07_08 أكتوبر 2016.

4) عشاش عبد الحليم ، حسام الدين عبد الحفيظ ، **واقع وتحديات قطاع الصناعة في الجزائر**، المؤتمر الدولي لإستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر جامعة محمد لونيسي البليدة 06_07 نوفمبر 2018.

5) لعفيفي دراجي ، بن الشيخ توفيق ، **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار ، جامعة 08 ماي 1945، 27 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر .

6) طبايبية سليمة ، لرباعي الهادي ، **التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية** ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 07_08 افريل 2008.

النصوص القانونية والوثائق الرسمية :

1) الأمر رقم 66_284 المؤرخ في 17جمادى الأول 1366 الموافق ل 15 /1966/09، المتضمن قانون الإستثمار.

2) المواد 01_11_12 من الأمر 66_284 المادة 14_06 أمر المرسوم 66_277 المؤرخ في 17/جمادي الأول 1366 الموافق ل 1966/09/15 المتضمن قانون الإستثمار .

3) المادة 03 من اتفاقية التشجيع والحماية المبادلة للاستثمارات بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الصين ، المصادق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 02_392 المؤرخ في 2002/11/25.

4) المرسوم التنفيذي رقم 15 /20015 المؤرخ في 27/يوليو/2015 ، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143_302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات

الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015_2019 الجريدة الرسمية عدد 41 الصادر في 29/يوليو/2015.

التقارير :

1) الديوان الوطني للإحصائيات .
2) المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.
3) بنك الجزائر .
4) إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية .

مراجع أخرى :

1) أحمد البكر ، **تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية** ، إدارة الأبحاث الاقتصادية ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، نوفمبر 2015.
2) عبد المجيد بوزيدي ،**تسعينات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية** ، موقع للنشر ، 1999.
3) وزارة التهيئة والإقليم ، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية ، الكتاب رقم 01، **تشخيص وفحص السياسة الجزائرية** ،جانفي 2008.

المراجع باللغة الأجنبية والمواقع الإلكترونية :

المراجع باللغة الأجنبية :

1) World travel &tourism council (2017) ,Algeria : travel & tourism economic impact.

المواقع الإلكترونية :

1) www.bank -of -algeria.dz.

الملخص

الملخص: تهدف هده الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في الدول الريعية بصفة عامة وبالجزائر بصفة خاصة، باعتباره خيارا إستراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية ،بالإضافة إلى تقييم ومعرفة واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر كونها تعتمد كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية. حيث تبين لنا أن الجزائر سعت لانتهاج العديد من السياسات لتفعيل التنويع الاقتصادي بمختلف القطاعات الإقتصادية،وعلى الرغم من ذلك لازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات في ظل هشاشة القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى،وهدا ويجعل الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي، فالجزائر تعتبر من البلدان التي تعاني من عجز في جهازها الإنتاجي وعدم قدرتها على تنويع وتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الصادرات،التجارة الخارجية ،الاقتصاد الجزائري، البدائل المتاحة.

Abstract : This study aims to show the importance of the economic diversification in the rentier countries in general and Algeria in particular, as a strategic option for the economic development, in addition to evaluate and to know the situation of diversification in Algeria as it depends entirely on rentier incomes affected by fluctuations in fuel prices in the world markets. We found that Algeria has sought to adopt many policies to activate economic diversification in various economic sectors, and yet the Algerian economy still depends on the hydrocarbon sector in light of the fragility of the industrial sector and other sectors, it makes the national economy a rentier economy. and Algeria is one of the countries that suffer from a deficit in its production system and its inability to diversify and develop its exports outside the hydrocarbon sector.

Keywords : Economic diversification, external trade, the Algerian economy, available alternatives.